الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إستراتيجية الجزائر في تحقيق تنمية صناعية – دراسة تحليلية –

- **إعداد الطلبة**
  - ✓ **علي حميد**
  - ✓ **عبد الرحيم بن خليفة**
  - ✓ **عبد الكريم لعبيدي**
  - ✓ **هشام غومة**
- **تحت إشراف الأستاذ**
  - **د.بالي حمزة**

لجنة المناقشة

–سكينة حملاوي	أستاذةمحاضر أ	**رئيسا**
–حمزة بالي	أستاذتعليم عالي	**مشرفا ومقررا**
–عبد الجليل هويدي	أستاذمحاضر أ	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة:علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إستراتيجية الجزائر في تحقيق تنمية صناعية – دراسة تحليلية –

- **إعداد الطلبة**
  - ✓ **علي حميد**
  - ✓ **عبد الرحيم بن خليفة**
  - ✓ **عبد الكريم لعبيدي**
  - ✓ **هشام غومة**
- **تحت إشراف الأستاذ**
  - **د.بالي حمزة**

لجنة المناقشة

–سكينة حملاوي	**أستاذةمحاضر أ**	**رئيسا**
–حمزة بالي	**أستاذتعليم عالي**	**مشرفا ومقررا**
–عبد الجليل هويدي	**أستاذمحاضر أ**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل ،

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل .

نتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير

لمن غمرنا بالفضل وخصنا بالنصح وتفضل علينا بقبول الإشراف

أستاذنا ومعلمنا الدكتور : بالي حمزة.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة المحترمين أعضاء اللجنة

دون أن ننسى كل من ساعدنا في طريقنا لإعداد هذا العمل

ولو بكلمة طيبة أو محفزة

علي /عبد الرحيم/ عبد الكريم/ هشام

Adobe Stock | #188769915

الإهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة ،

ورضاؤها عني زادني عزيمة إلى والدتي الكريمة

حفظها الله حبا في عطائها و طمعا في رضاها

إلى من علمني كيف يكون حب العلم و الالتزام ورقي المعاملة

والدي العزيز باركه الله

إلى الذين وقفوا إلى جانبي و ترقبوا بشغف و شوق كبيرين إتمام هذا العمل

ووصولي إلى أعلى الرتب :

زوجتي ،ابنائي واخواتي حفظهم الله جميعا

إلى أساتذتي الكرام

و إلى كل الاصحاب والاحباب سدد الله خطاهم

علي

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد الحمد

لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظها الله وأدامهما نورًا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات

إلى رفقاء المشوار الذين قاسمنني لحظاته، رعاهم الله ووفقهم :

هشام، علي، عبد الكريم

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

وأخص بالذكر المشرف الدكتور حمزة بالي.

عبد الرحـــيم

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى:

والديا الكريمين

والى كل اخوتي واخواتي

والى عائلتي الصغيرة

كما أهديه إلى كل أساتذتي وزملائي واصحابي... .

عبد الكريم

الإهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله شكرا وامتنانا على البدء والختام

فما تناهى دربٌ، ولا خُتم جهد، ولا تم سعي إلا بفضله

الحمد لله على البلوغ ثمّ الحمد لله على التمام

بكل حب ومسرة أُهدي ثمرة هذا العمل:

لوالدي، أول السند وبوصلة لبدايات الرحلة الفضل لما أنا عليه اليوم ..

زوجتي ,سندي ورفيقة الدرب وشريكة الحياة

إلى من تشاركنا هذا العمل برفقتهم الطيبة:عبد الرحيم، عبد الكريم، علي ..

إلى من كان نبراسا لنا ومرشدا به اتممنا هذا العمل

بصبره وجهوده الثرية الدكتور بالي حمزة .

هشـــام

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الصناعية والسياسات الصناعية المطبقة منذ الاستقلال من أجل تنمية صناعية،بغية الوقوف على خلفيات الوضع الحالي، وكذا من خلال تحليل النتائج التي حققتها الصناعة الوطنية خلال السنوات الأخيرة، وتم استخدام عدة مؤشرات لرؤية تطور القطاع الصناعي ،تتمثل أساسا في حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مؤشر التنافسية وهي المؤشرات التي بإمكانها تقديم صورة واضحة حول أداء الصناعة الوطنية، وآفاقها المستقبلية،.

حيث توصلنا في الأخير أن القطاع الصناعي في الجزائري مازال ضعيفا جدا وذلك أن معظم قطع الغيار للآلات تستورد وهذا أهم العقبات التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري، وأن الاستراتيجيات الصناعية التي تمت صياغتها لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الراهن للجزائر

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الاستراتيجية الصناعية، تنمية صناعية

Summary:

This study aims to try to analyze the reality of the Algerian industrial sector by addressing the industrial strategies and industrial policies implemented since independence for industrial development, in order to stand on the background of the current situation, as well as by analyzing the results achieved by the national industry in recent years, and several indicators were used to see the development of the industrial sector, mainly represented in the share of the industrial sector in the gross domestic product, and the extent of its contribution to creating added value within the national economy, in addition to the competitiveness index, which are indicators that can provide a clear picture of the performance of the national industry, and its future prospects.

We finally concluded that the industrial sector in Algeria is still very weak, as most of the spare parts for machines are imported, and this is the most important obstacle facing the Algerian industrial sector, and that the industrial strategies that have been formulated do not fit with the current economic situation in Algeria.

Keywords: Industrial sector, industrial strategy, industrial development

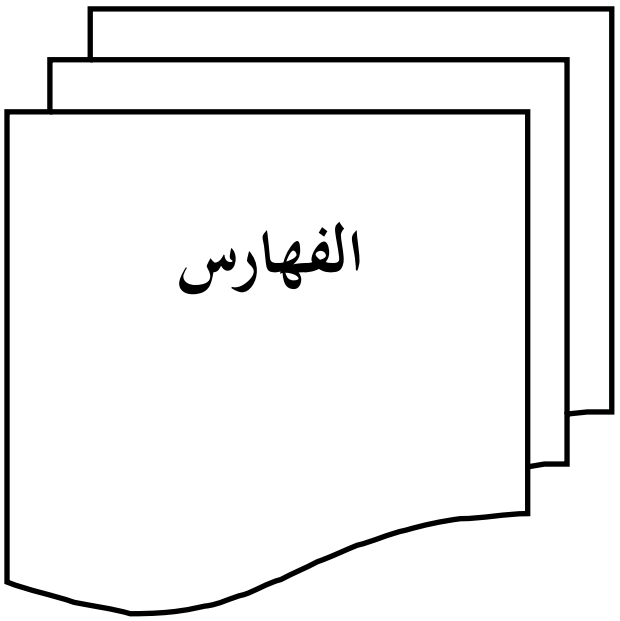
الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخلعاملللاقتصادالصناعيوالسياساتالصناعية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم حول الصناعة	**03**
المطلب الأول: المفهوم والأهداف	**03**
المطلب الثاني: خصائص القطاع الصناعي	**06**
المطلب الثالث: أهمية الصناعة ضمن استراتيجيات التنمية	**08**
المبحث الثاني: ماهية التنمية الصناعية وآليات تحقيقها	**10**
المطلب الأول: ماهية التنمية الصناعية	**10**
المطلب الثاني: ماهية السياسة الصناعية	**12**
المطلب الثالث: استراتيجيات دعم القطاع الصناعي	**16**
المبحث الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة	**21**
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الصناعي	**21**
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الصناعي	**22**
المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الصناعي	**24**
خلاصة الفصل	**27**
الفصلالثاني: واقع القطاع الصناعي الجزائري	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للقطاع الصناعي الجزائري ومميزاته	**30**
المطلبالأول: الخلفية التاريخية للقطاع الصناعي الجزائري	**30**
المطلبالثاني: مميزات القطاع الصناعي الجزائري	**34**
المبحث الثاني: استراتيجية الجزائرالجديدة في تطوير القطاع الصناعي	**36**
المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائرمن 2000 إلى 2020	**36**
المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائرمن 2020 إلى وقتنا الحاضر	**40**
المبحثالثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية	**46**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الاقتصاد الوطني	**46**
المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات القطاع الصناعي في الجزائر	**54**
خلاصة الفصل	**57**
خاتمة عامة	**59**
قائمة المراجع	**63**

فهرس الجداول والأشكالوالملاحق

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمةالقطاعاتالاقتصاديةفيالناتجالمحليالاجمالي من 2000 إلى 2007	36
02	مساهمةالقطاع الصناعيفيالناتجالمحليالاجمالي خلال الفترة 2010 إلى 2022	46
03	تطور أداء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري 2010 إلى 2019	47
04	تطورالقيمةالمضافةللقطاعالصناعي خلال الفترة 2010 إلى 2021	49
05	تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2021	51
06	مساهمةالقطاعالصناعيفيتشغيلاليدالعاملة خلال الفترة 2010 إلى2019	53

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مساهمةالقطاعاتالاقتصاديةفيالناتجالمحليالاجمالي من 2000 إلى 2007	36
02	نسبة مساهمةالقطاع الصناعيفيالناتجالمحليالاجمالي خلال الفترة 2010 إلى 2021	47
03	تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2021	52
04	مساهمةالقطاعالصناعيفيتشغيلاليدالعاملة خلال الفترة 2010 إلى2019	54

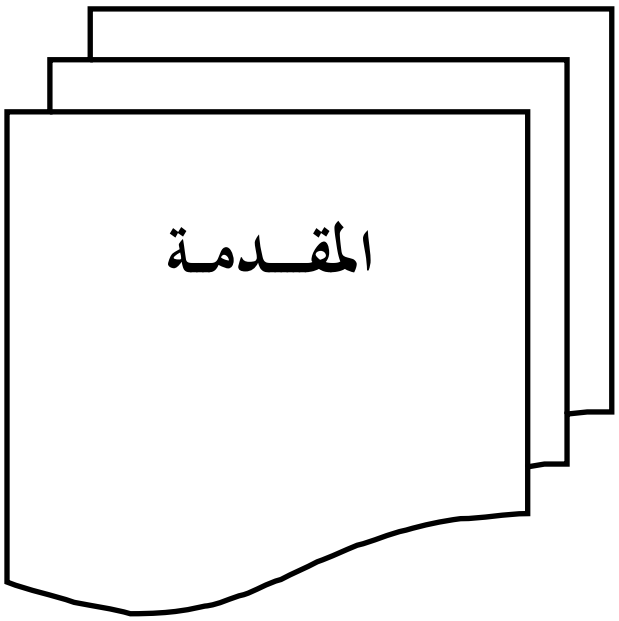
المقـــدمـة

توطئة

تحتلقضيةالتنميةالاقتصاديةمجالاهتماماًلعديدمنالدولالناميةمنذنيلهاالاستقلالالسياسيمعمطلعالقرنالعشرينوباعت بارهاالخيارالرئيسيوالوحيدللخروجمنتخلفهاالاقتصاديوالرفعمنمستوياتمعيشةأفرادها، حيث تعتبرالتنميةالاقتصاديةأحدالأهدافالتيتسعىكافةالمجتمعاتإلىتحقيقها،باعتبارهاالركيزةالأساسيةللرفاهيةوالتقدمالاجتماعي، ولئنركزتالمجتمعاتالقديمةعلىالقطاعالفلاحيلتحقيقتنميتهاالاقتصادية،فإنالثورةالصناعيةفيأوروباغيرتهذاالواقع،وجعلتمنالصنا عةأهمقطاعإنتاجي،يمكنالاعتمادعليهفيبناءاقتصادعصري.

وتعتبرالصناعةمنالدعاماتالأساسيةلإحداثالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةالشاملة،وتشكلأحدأهمالقطاعاتالاقت صاديةالتيتستندعليهاجميعالنشاطاتالأخرىللحصولعلىحاجاتهامنالمعداتوالآلاتوالأجهزة،وتحقيقالتطوروالتقدملماتقدمهمنو سائلوأساليبحديثةلطرقالإنتاج،ومنأجلبناءقاعدةإنتاجيةللاقتصادالوطنيلابدمنتوفرعواملأساسيةلمباشرةالتصنيع،لذلكتسعى البلدانإلىتهيئةكافةالعواملقياماًلصناعة،وإتباعسياساتواستراتيجياتمختلفةلتنميةقطاعالصناعة.

والجزائركباقيالدولالناميةاعتمدتعلىالقطاعالصناعيباعتبارهقطاعاًاستراتيجياومكملاًلبقيةالقطاعاتالاقتصاديةالأخ رىولقدعملتالسلطاتالعموميةمنذالاستقلالعلىتوفيركلالشروطالضروريةلتطويرالصناعةوذلكببناءهيكلصناعيمتينيمكنالاعتم ادعليهفيتطويرالاقتصادالوطنيمنخلالزيادةالناتجالداخليالخاموتوفيرمناصبالشغل.

إلاأنالجهودالمبذولةمنطرفالحكوماتالمتعاقبةلمتفلحبالنهوضبالقطاعالصناعيرغمالأموالالتيصرفتوالقوانينوالمراسيمالتيتمإصدار ها،وهوالأمرالذييحتمعلىالجزائرالبحثعناستراتيجيةصناعيةجديدةلتحقيقالتنويعالاقتصاديوالتخلصمنالتبعيةلقطاعالمحروقات.

1) الاشكالية

يعتبرالقطاعالصناعيمنأهمالقطاعاتالاقتصادية،فهومفتاحنموونوعكلالقطاعاتالاقتصاديةالأخرى،وذلكلدورهالـ كبيرفيرفعمستوىالإنتاج،وتوليدالدخل،وتوفيرفرصالعمل،وتحفيزالادخاروالاستثمار.

والحكومةالجزائريةبدورهااهتمتبالاستثمارفيالقطاعالصناعيمنخلالتحديد استراتيجياتوسياساتصناعية،يُساهمتنفيذهابشكلجديفيالسيرقدماًبالتنميةالصناعيةلتحقيقمعدلاًلنموالمطلوب.

وفيهذاالسياق،تتضحإشكاليتنامنخلالالسؤالالآتي:

ما مدى مساهمة الاستراتيجيات الصناعية المتبعة من طرف الجزائر في تحقيق التنمية الصناعية ؟

يندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتمية الصناعية ؟

- ما هي مميزات القطاع الصناعي ؟
- ما هي أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري؟

2) فرضيات البحث

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة الصياغة جملة من الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة هذه وهي كما يلي :

- التنمية الصناعية هي مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية.
- يتميز قطاع الصناعة بميزة التنوع الإنتاجي من خلال الاعتماد على عدة مراحل وعمليات خلال الإنتاج
- إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه مشكل وحيد وهو المتعلق بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية.

3) أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي، كونه المحرك الرئيسي لاقتصاد أية دولة، إذ نجد أن قضية تنمية الصناعة الجزائرية وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة والقيام بإجراءات تصحيح المسار الاقتصادي أصبح أمرا ملحا وضروريا ليستطيع الاقتصاد الجزائري التخفيف تدريجيا من المشاكل والمعيقات التي تعيق نمو القطاع الصناعي، والنهوض بمستوى التنمية الصناعية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

4) أهداف البحث

هناك عدة أهداف ترمي إليها الدراسة، يُمكن إيجازها فيما يأتي :

- ضبط الجانب النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الاستراتيجية الصناعية والتنمية الصناعية
- توضيح دور وأهمية القطاع الصناعي في الجزائر
- الهدف العام من البحث هو معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنويع الاقتصاد الجزائري وما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة للإقلاع بهذا الاقتصاد المتنوع.
- دراسة مختلف الاستراتيجيات التنموية الكفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية.

5) أسباب اختيار الموضوع

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته ونجد من هذه المواضيع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الميول الشخصي والرغبة في الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة، إضافة إلى ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي ينتمي إليه هذا الطابع الاقتصادي.
- ملاحظتنا وتأملاتنا للمسيرة التنموية في الجزائر والتي تميز بوجود مجموعة من الاختلالات.

– التحولاتالاقتصاديةالتييعرفهاالعالم،ففيحينالعالميسعىإلىالاستغناءعنالطاقاتالتقليدية،والبحثعنطاقاتبديلةومتجددة ماتزالالجزائرتعتمدعلىالنفط.

6) صعوباتالدراسة:

- عدمتفرقةالكثيرمنالباحثينوالأكاديميينبينالاستراتيجيةالصناعيةواستراتيجياتالتصنيع؛
- عدمتوفرإحصائياتمتتاليةومتكاملةللاقتصادالجزائري؛إذنجدانقطاعات،فرغمتوفرتقاريرومنشوراتلنفسالهيئةإلاأنهاتحتوي بإحصائياتمتغيرةلنفسالسنةمنمنشورلآخر.

7) منهجيةالدراسة :

قصدالإحاطةبمختلفجوانبالموضوعسوفيتمالاعتمادعلى:

- المنهجالوصفيلتوضيحمفاهيممعامةحولالصناعة ، التنميةالصناعيةوالسياسة الصناعية
- المنهجالتاريخيعندتشخيصمراحلمسيرةالإصلاحاتالاقتصاديةالتيعرفهاالاقتصادالجزائريمنذالاستقلالإلىغايةطرحالاستراتيجية الصناعية الجديدة.
- المنهجالتحليلي،وهوالمناسبفيتجميعالبياناتوالمعلوماتاللازمةحولموضوعالدراسةوتنظيمهاثمتحليلتلكالمعطياتللوصولإلىنتائج لإعطاءدلائلعلميةومنهجيةحولالظاهرةالمدروسة.

8) مجال وحدود الدراسة

منأجلالإجابةعلىالإشكاليةوتحقيقالأهدافالمرجوةمنالدراسة،قمنابوضعحدودلهاتتمثل في:

- اخترنادراسةالموضوعواسقاطجانبهالنظريعلىالصناعة كونهاالقطاعالمحركالباقيالقطاعاتالأخرى،منخلالمساهمتهافيا لناتجالمحليوالقيمةالمضافة،وإعادةالنظرفيالسياساتالصناعيةالسابقةللارتقاءبمنظومةالاقتصادخارجالمحروقات.
- الحدودالمكانيةتشملهذهالدراسةحالةالجزائرأيدراسةعلىالمستوىالكلي.
- الحدودالزمنية: تمتدالدراسةعلىطولالفترةالممتدةمنسنة 1990 إلىغايةسنة 2021؛والسلسلةالمختارةتكونسلسلةزمنيةسنوية.

9) خطةالبحث

لقداعتمدنافيتقسيمعملناهذاإلىفصلينوقمنابالإجابةعلىالإشكاليةوالأسئلةالفرعيةالمطروحة،والوصولللتأكيدأونفيالفرضياتالمبنيةمسبقاباستعراضهاللمباحثعلىالنحوالتالي:

- ✓ **الفصلالأول**:عرضنافيهذاالفصلمدخلعاملللاقتصادالصناعيوالسياساتالصناعيةوذلكمنخلالتقسيمالفصلإلىثلا ثمباحث،حيثتناولنافيالمبحثالأول: مفاهيم حول الصناعة ،أماالمبحثالثاني : ماهية التنمية الصناعية وآليات تحقيقها والمبحثالثالثتطرقناإلى دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ **الفصلالثاني**:قمنابدراسةواقعالقطاعالصناعيالجزائريمع ذكر

أهمالاستراتيجياتالصناعيةالملائمةفيالجزائر،فتطرقنافيالمبحثالأولإلىالخلفية التاريخيةللقطاعالصناعيفيالجزائر مع ذكر مميزاته،وفيالمبحثالثاني: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى المشاكل والمعيقات التي واجهت القطاع الصناعي في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخلعاملللاقتصادالصناعيوالسي

اساتالصناعية

تمهيد

تعتبرالصناعةمنالدعاماتالأساسيةلإحداثالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةالشاملة،وتشكلأحدأهمالقطاعاتالاقتص ادياتيتستندعليهاجميعالنشاطاتالأخرىللحصولعلىحاجاتهامنالمعداتوالآلاتوالأجهزة،وتحقيقالتطوروالتقدملماتقدمهمنوسا ئلوأساليبحديثةلطرقالإنتاج،ومنأجلبناءقاعدةإنتاجيةللاقتصادالوطنيلابدمنتوفرعواملأساسيةلمباشرةالتصنيع،لذلكتسعىالب لدانإلىتهيئة كافةالعواملالقيامالصناعة،وإتباعسياسات واستراتيجياتمختلفةلتنميةقطاعالصناعة.

مما سبق ومن أجل التعمق أكثر في حيثيات هذا الفصل، فقد تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:مفاهيم حول الصناعة

المبحث الثاني:ماهية التنمية الصناعية وآليات تحقيقها

المبحث الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفاهيم حول الصناعة

تعتبر الصناعة أحد أهم قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي يرتبط بها التطور الحضاري الحديث، وباعتبار الصناعة نشاطا إنسانيا، فقد ظهر تمع بداية الإنسان وتطور حاجاته وسبل معيشته، ويشترط توفر عوامل أساسية منا أجل الشروع في التصنيع، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل للتنمية قطاع الصناعة.

المطلب الأول: المفهوم والأهداف

لقد اقترن مفهوم الصناعة في بداية الأمر إلى معنى السوق إذ وضح الفريد مارشال الكيفية تحديد سعر السلعة من خلال التلاقي عرض السلع المصنوعة بالطلب عليها في السوق، فاعتبر الصناعة هنا أداة لنظرية التبادل ولتوزيع الموارد بين الأفراد[1].

و تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة منقبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع منأجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخر تعتبر من جهة نظر ها سلعا نهائية.

وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات ..... ، ومن جهة أخر قد يقصد بـ "الصناعة "وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي .

لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة الصنع.

ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق أي النشاط الصناعي إلى العدة صناعات تمثل

: صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية[2].

ويُعنى كذلك بالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، فهي تلك العمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدما نوعا من الآلات والأجهزة معتمدا على نوع من الطاقة أو الوقود لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الإنسان بشكل أكبر من المواد الأولى التي استخدمت في صنعها[3].

حيث

تعرف الصناعة بأنها أحد فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول لتلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وتتفاعل الصناعة بوعي

[1] منيعي فتيحة، **دراسة تحليلية لأساليب إدارة الجودة كسبيل لتأهيل مؤسسات الصناعة الخفيفة الجزائرية – حالة فرع صناعة المشروبات الغير الكحولية في الجزائر –**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2018، ص119.

[2] بن بريكة عبد الوهاب ومياح عادل، **الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011، ص51.

[3] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

امعالمحيطالماديللإنسانلتجعلهأكثرمنفعةله،وتشبعلديهاالحاجاتالضرورية،وأكثرمنذلكأنهاقادرةعلىإيجادمنافذللوصولإلىالمست هلك،سواءبصفتهامواداًوليةأووسيطةأونهائيةوهيبذلكتضمكافةالنشاطاتالاقتصاديةالمنتجة[1].

كماتربالمدرسةالحديةالصناعةعلىأنهامجموعةمنالمشاريعالتيتنتجسلعةواحدةمتجانسةتجانساًمطلقاًإلاأنهذاالتعريفق دتعرضإلىانتقاداتواسعةمنمختلفالمدارسالاقتصادية،وذلكلعدمإمكانوجودمثلهذاالمفهومفيالواقعالعملي،وذلكمنخلالعدمو جودصناعةأومشاريعتنتجسلعمتجانسةبشكلكاملحتىفيحالةوجودمشروعانينتجانسلعةواحدةولوكانتبسيطة[2].

وعرفت الصناعةعلىأنها "

مجموعةمنالمنشآتتقدمسلعأوخدماتيمكنأنتمثلبدائللبعضهاالبعض،وهذهالبدائلعبارةعنسلعأوخدماتتؤديإلىإشباعالحاجاتا لأساسيةلنفسالمستهلك"[3].

وعلىسبيلالمثال،فإنالألواحالمعدنيةأوالبلاستيكيةالمستخدمةفيبناءجسمالسيارةيعتبركلمنهابديلادقيقاًلآخر،وبرغ متقنياتالإنتاجالمختلفة،فإنالمؤسسةالمتخصصةفيتصنيعألواحالجسمالمعدنيةتندرجضمننفسمجالالصناعيمثلهامثلاًالمؤسسا تالتيتقومبتصنيعألواحالجسمالبلاستيك،حيثيخدمانفسحاجاتالمستهلك[4].

ويعرفكولنكلاركالصناعةبأنهاتحويلمستمر،وبكمياتكبيرةللموادالأوليةإلىمنتجاتيسهلنقلها،ويقصدمنكلمةمس تمراستبعادالفعالياتاليدويةوالحرفيةأماتعبيريسهلنقلهاأياستبعادعملياتالبناء[5].

كما

أعطىمالكبنبيمفهوماًللصناعةعلىأنهاذلكالنشاطغيرالفلاحيالذييسعىإلىإنتاجأوإحداثتعديلعلىالأشياءوالموادبهدفتحقيقغاية ما،حيثتشملجميعالفنونالمهنوالقدراتوتطبيقاتالعلومالمختلفة،فهيجميعهاتدخلفيمفهومالصناعة[1].

---

[1] سعود وسيلة وقاسمي كمال، **مداخلة بعنوان: تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017**، المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر، 06-07 نوفمبر 2018، ص ص02-03.

[2] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[3] قمري إكرام وأبو عبد الله أمال، **تحليل هيكل الصناعة وفق نموذج القوى الخمسة لبورتر – دراسة حالة الصناعة الدوائية في الجزائر–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة الجزائر، 2019،

[4] دحاح حورية، **هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر –**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص: التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2015، ص05.

[5] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

أما كويزنيرفلايقصدبالصناعةالقطاعالثانيوإنمايقصدبهاأسلوبإنتاجيتميزبالاستخداماملعقلانيللآلةالتيتمكنمنانجاز عمليةالإنتاجبكلفةأدنىويعرفآخرونالتصنيعبخاصيتيناثنتينالأولىاستعمالالتقنيةالحديثةفيالإنتاجوالثانيةتزايدتقسيمالعملأيال تخصص[2].

وقدعرفهابأنهامجموعةمنالمنظماتالتيتنتجمنتجاتمتشابهة،وفيخضمالمنافسةتؤثرهذهالمنظماتعلىبعضهاالبعض،وتت ضمنالصناعاتمزيجاغنيامنالاستراتيجياتالتنافسيةالتيتستخدمهاالمنظماتفيالتنافسالاستراتيجيوتحقيقالعوائدفوقالمعدل،ويتمتب نيتلكالاستراتيجياتنظرالأهميتهابالنسبةلخصائصالصناعة[3].

وبالنسبةلفرانسوابيروفإنالصناعةهيتحقيقبنيةمتكاملةللاقتصادالوطنيبواسطةاستخداماآلةبقصدتحقيقزيادةتراكم يةفيقدرةالمجتمععلىالإنتاج[4].

وهناك عدة مفاهيم للصناعة نذكر منها[5]:

- ووفقاللمفهومالاقتصادي،تعرفالصناعةبأنهانشاطمجموعةمنالوحداتوالشركاتالمملوكةللأفرادأوالقطاعا لعام،والتيتعملعلىتطبيقالفنونالإنتاجيةفيظلالظروفالاقتصاديةالسائدةفيالمجتمعمنأجلإنتاجمجموعةمنالم نتجاتأوالسلعأوالخدماتاللازمةلسداحتياجاتالعنصرالبشري.
- أمامفهومالصناعةمنالجانبالإحصائي،فهيتعتبرمجموعةالمنشآتسواءكانتبسيطةأومركبة،تقومبنشاطمتجا نسوتهدفإلىتحقيقإنتاجنوعأومجموعةمنالمنتجاتفيصورةسلعوخدمات
- أماالمفهومالدوليللصناعةفيعتبرهاشاملةلكافةالنشاطاتالاقتصاديةدونالتفرقةفيطبيعةالمنتجمنحيثكونهزرا عيأوصناعيأوخدمي،ودونالتفرقةبينالمنتجاتمنحيثأوجهاستخدماهاعلىاعتبارأنبعضهايمثلمادةأولويةوالأخ رىسلعصناعيةوسيطةأوسلعللاستهلاكالنهائي.

ومنخلالماسبقمنالتعريفاتنستنتجأنالصناعةهيفرعمنفروعالنشاطالاقتصاديالتيتتولىالقيامبتحويلالموادالأوليةوالزرا عيةوالخاماتالمعدنيةوغيرهامنالمواردالطبيعيةمنشكلهاالخامأوالبسيط

---

[1] بوكابوس شهرزاد وشباحرفية، **مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر 2000–2019** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، 2020، ص32.

[2] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

[3] دحاح حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[4] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

[5] براي الهادي وخليل عبد القادر ، **تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990–2016)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، 2019/06/22، ص145.

إلىمنتجاتنهايةقابلةللتداول،تلبيحاجاتالإنسانفيالإنتاجوالاستهلاكوالاستثمار،وعليهفهيتتفاعل معالمحيطالماديللإنسانلتجعلهأكثرمنفعةله،وتشبعلهالحاجاتالضرورية.

وتكمن أهدافالصناعةفي[1]:

- المساهمةفيعلاجمشاكلالبطالة،حيثيؤديتنموهاإلىتوفيرفرصالعمل،كونغالبيةالبلدانالنامية تعانيإمامنبطالةإجباريةأواختيارية.
- المساهمةفيتنويعمصادرالإنتاجوالدخلوالصادراتفيالبلدانالنامية،ممايرفعنسبةمساهمةالصناعةفيالناتجالمحلي الإجمالي،وبالتاليييقللاعتمادعلىتصديرالموادالأولية.
- يؤديالتحديثالتقنيالمستمروكذاتقسيمالعملوالتخصصفيهإلىرفعمستوىالإنتاجية.
- يؤديتنموقطاعالصناعةإلىنموالقطاعاتالأخرىممايرفعمعدلالنموالاقتصاديبسببوجودعلاقاتترابطبينهاحي ثيمدهابمستلزماتالإنتاجمثلالآلاتوالمعداتاللازمة،كمايعتبرفينفسالوقتسوقالتسويقالمنتجاتالزراعيةالتيتتمت صنيعهافيه .
- المساهمةفيتوفيرمصادرالنقدالأجنبيوعلاجالميزانالتجاريمنخلالتصنيعسلعتحلمحلالوارداتأوتصنيعسلعللت صدير.

المطلب الثاني: خصائص القطاع الصناعي

تتميزالصناعةعنغيرهامنالقطاعاتالاقتصاديةبمجموعةمنالخصائصممايجعلهاقادرةعلىأنتلعبدوراأساسياوحيويافي تنميةوتطويرالاقتصادالوطنيومنأبرزهذهالخصائصمايلي[2]:

- إنوفراتالحجمتنطبقعلىالصناعةأكثرمماتنطبقعلىالقطاعاتالأخرىالأمرالذييمكن منجنيهذهالوفراتمنخلالالوحداتالصناعيةالكبيرةالحجموبالتاليتخفيضمعدلكلفةالوحدةالمنتجة.
- تتمتعالصناعةأكثرمنغيرهامنالقطاعاتالأخربعلاقاتتشابكيهمعنفسهاومع القطاعاتالاقتصاديةالأخرىيمكنللتشابكاتأنتكونخلفيةعندماتحفزصناعةالمنسوجاتمثلاقيامصناعاتإنتاجالقطنأ وأنتكونالروابطأماميةوهيعندماتحفزصناعةالمنسوجاتقيامصناعاتإنتاجالملابس.

[1] بوكابوس شهرزاد وشباحرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[2] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص127.

- تستخدمالصناعةمنجزاتالعلموالتكنولوجياأكثرمنغيرهامنالقطاعاتالاقتصادية الأخربالأمرالذييؤهلهالتحقيقمعدلاتنمومرتفعةويجعلهاتلعبدورارياديافيتعزيزالقدراتالتكنولوجيةفيباقيالقطاعاتالاقت صادية.
- للصناعةإمكانياتواسعةنسبيافياستيعابالأيديالعاملةمنبقيةالقطاعاتوخاصةمنالزراعةوبذلكتساهمفيمحاربةالبطالة وخلقفرصعملفيالقطاعالصناعيوفيالقطاعاتالخدميةذاتالعلاقة.
- الصناعةهيالقطاعالوحيدالذييقومبإنتاجوسائلالإنتاجالضروريةلتطويرالصناعةذاتهاوتطوربقيةالقطاعاتالاقتصادية الأمرالذييجعلهاقادرةعلىإتمامالدورةالإنتاجيةالمتكاملةأيإنتاجوسائلالإنتاجاللازمةلإنتاجالسلعوالخدمات
- إنطبيعةمحدوديةاحدعواملالإنتاجكالأرضفيقطاعالزراعةوالموادالخاميجعلهاعرضةالسريانقانونالغلةالمتناقصةالأمرا لذيهواقلحدوثافيقطاعالصناعةنظرالانعواملالإنتاجفيهذاالقطاعبصورةعامةيمكنتغييرهابشكلأكثرديناميكيةزياد ةأونقصاناأوتغييرنسبمزجهاأكثربسهولةحسبمقتضياتظروفالإنتاج.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الصناعة تكتسب خصائص عديدة أخرى خاصة بها منها [1]:

- ✓ أوسعالحرفانتشارا،حيثتوجدفيكلمكانولوبصورةمختلفة.
- ✓ مكملةلبعضالحرفالأخرى،فهيمكملةللإنتاجالزراعيمثلطحنالحبوب،غزلونسجالقطن،ومكملةلصيدالأسماكمثلت عليبالأسماكوحفظهاومكملةلإنتاجالبترول،مثلصناعةتكريرالبترولوالصناعاتالبتروكيماوية.
- ✓ تعدالوسيلةالرئيسيةلارتفاعمستوىالمعيشةوتشغيلالعمال.
- ✓ تحتاجإلىرؤوسأموالكبيرةبخلافالأنشطةالأخرى.
- ✓ تعدالصناعةالأساسلنموو تطورالحضارةالبشرية.
- ✓ تساهمالصناعةبجزءكبيرمنالدخلالقوميللدول.
- ✓ تلعبالصناعةدوراكبيرافيالعلاقاتبينالدولوتوجيهسياساتها .

المطلب الثالث: أهمية الصناعة ضمن استراتيجيات التنمية

ينظرإلى

قطاعالصناعةعلىأنهأكثرالقطاعاتالاقتصاديةقدرةعلىتنفيذاستراتيجيةتنمويةمبنيةعلىتوسيعمجاليالتأثيراتالأماميةوالتأثيراتالخ لفيةمعا،وتتوفرللمؤسساتالصناعيةمقارنةبغيرهامنالقطاعاتفرصاأكثرلخلقمثلهذهالتأثيراتمنخلالماتطلبهمنموادخاموسلزما

[1] بالي حمزة، **إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – تشخيص لواقع التأمين في الجزائر دراسة حالة مركب تمييع الغاز بسكيكدة–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: تسيير منظمات، جامعة محمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص12-13.

تإنتاجأخربمنبقيةالقطاعاتالاقتصادية،

فتساهمبدورايجابيوفعالفيتقويةبنيةالاقتصادالوطني،وفيخلقالمهاراتوالخبراتالفنيةوالإداريةوتطويرمستوىالمهاراتفيالعملكماتسا همفيرفعمستوىالأجوروفيرفعمستوياتعيشالأفرادخاصةفيالبلدانالتياهتمتمبكرابهذاالقطاعوعملتعلىتطويره[1].

حيث

تعتبرقضيةالتصنيعوالتطورالصناعيعنصراهاماًفيعمليةبناءالاقتصادالوطنيوتحقيقالاستقلالالاقتصادي،فبدونبناءصناعاتوطني ةقويةومستقلةمبنيةعلىاستخداماًلأساليبالحديثةفيالإنتاجالصناعي،لايمكنالقضاءعلىالتخلفالاقتصاديوالاجتماعيوتحقيقالت نميةبالمفهومالشامل.

وأهممايميزالقطاعالصناعيهوارتفاعالإنتاجيةمقارنةببقيةالقطاعاتالاقتصاديةالأخرى،ممايجعلهعنصراًأساسياًفيتحسينمستويا تالمعيشيةللسكانوزيادةالدخلالفرديكماأنالصناعةالتحويليةتساهمبشكلكبيرفيإحلالالوارداتوتنميةالصادراتوتنويعمصادرال دخلوتوفيرالمزيدمنالعملاتالأجنبيةوتحسينميزانالمدفوعات[2].

ومنه يمكنالقول أن قطاعالصناعةله أهميةمتزايدةفياقتصادياتالدولوفيدفعالتنميةخاصةفيالدولالنامية، وتكمن الأهمية في ما يلي[3]:

1 - يساهمنموقطاعالصناعةفيعلاجمشكلاتالبطالةحيثأنننموقطاعالصناعةيمكنأنيوفرفرصللعمالةحيثأن غالبيةالدولالناميةتعانيمنمشكلةالبطالة

2 - يساهمقطاعالصناعةفيتوفيرمواردالنقدالأجنبيوعلاجمشاكلعجزميزانالمدفوعاتفيالدولالناميةوذلكمنخلالتص نيعسلعتحلمحلالوارداتأوتصنيعسلعللتصديرللخارج

3 - يساهمنموقطاعالصناعةفيرفعمستوىالإنتاجيةوذلكلأنقطاعالصناعةمنأكثرالقطاعاتقدرةعلىتطبيقاستخداماًل تقنيةوالتكنولوجياالحديثةوهذايساهمفيرفعالإنتاجية

4 - إننموقطاعالصناعةيساهمفيرفعمعدلالنموالاقتصاديلأننموقطاعالصناعةيساعدعلىرفعالنموفيالقطاعاتالأخر ىمثلقطاعالزراعةوقطاعالخدماتلأنهناكعلاقاتترابطبينقطاعالصناعةوالقطاعاتالأخرى فقطاعالصناعةيمدقطاعالزراعةبكثيرمنمستلزماتالإنتاجمثلالآلاتالزراعية

[1] منيعي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[2] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2018، ص101.

[3] غطاس حسيبة، **مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مراح – ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص06-07.

5 - تساهمتنميةقطاعالصناعةفيتنويعمصادرالإنتاجوالدخلوالصادراتفيالدولالناميةوبالتاليترتفعنسبةإسهامقطاعال صناعةفيالناتجالمحليالإجماليوالصادراتوبالتاليقلالاعتمادعلىتصديرالموادالأوليةلأنالاعتمادعلىتصديرهافقطيع رضالدولالناميةلحدوثالتقلباتالاقتصاديةفيهابسببتقلبالطلبالخارجيعلىالموادالأولية حيثتتعرضالدولالصناعيةللم وجاتمنالكسادالاقتصاديأحياناًوالرواجالاقتصاديأحياناًأخربوهذاينعكسعلىتقلبطلبهاعلىالموادالأولية التيتصد رهاالدولالناميةوهذايعرضالدولالناميةلتقلبحصيلةالصادرات والدخلالقوميفيها.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الصناعية وآليات تحقيقها

لقدأصبحواضحاالدورالذييمكنأنتلعبهالصناعةفيالتنميةمنلدنالمتخصصينومتخذيالقرارفيالبلدانالنامية،لذلكأعط يتأهميةخاصةفيسياساتهاالإنمائية،وقدكانالاعتقادراسخالدىغالبيةالاقتصاديينورؤساءالبلدانالنامية،أنمهامالتنميةالصناعيةلا تختلففيجوهرهاعنمهامالتنميةالاقتصاديةبشكلعام،وأنهلابدمنالتصنيعللقضاءعلىالتخلفالاقتصادي،منخلالالاستفادةمنأ حدثالوسائلالتكنولوجية،حتىيمكنتطويرمختلفأنشطةالاقتصادالقوميوتحقيقانطلاقتهالذاتيةفيمسارالتقدمالاقتصاديوالاجت ماعي،بالقضاءعلىالبطالةورفعالمستوىالمعيشيوالثقافيالأفرادالمجتمع.

المطلب الأول: ماهية التنمية الصناعية

أولا: تعريف التنمية الصناعية

تعدالتنميةالصناعيةالجزءالمهممنعمليةالتنميةالاقتصاديةالشاملة،وتعرفبأنها:

"تلكالعملياتالمخططةلبناءالمشاريعالصناعيةالرامية إلىإحداثتصنيعشاملللاقتصادالوطني،أيأنهاجزءمنعمليةمتكاملةمنالتنمية الاقتصاديةالتيتقومبتطويرالصناعةوتنميةالمواردالاقتصاديةوالبشريةعمومًاوتطويرالعلوموالثقافة"[1].

ويمكنأنينظرإلىالتنميةالاقتصاديةبوصفهامنظومة،أومجموعةمنالتغيراتالمتداخلةفيهيكلالاقتصادالوطنيالمطلوبةلنمو هالمستمر،وهذهالتغيراتتتضمنبنيةأوتركيبالطلبوالإنتاجوالاستخدام،وكذلكفيالهيكلالخارجيللتجارةوتدفقاترأسالمال،وإذاأخ ذتهذهالتغيراتالهيكليةمعبعضهاالبعضفإنهاتعرفبوصفهاالتحولفيالقطاعالتقليديإلىنظاماقتصاديحديث،وتقعالصناعةفيقلبهذ

[1] سريدي سميحة وخليل أسماء، **مداخلة بعنوان: دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية**، الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع – و الأفاق – و التجارب الناجحة 2015، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص04.

االتحولفيالاقتصادالوطني،لماتمتلكهالصناعةمنروابطقويةببقيةقطاعاتالاقتصادالوطني،ولماتتميزبهمنخصائصمهمةتجعلهاالق طاعالذييقودعمليةالتنمية[1].

وتعرفأيضا

التنميةالصناعيةعلىأنهامجملالسياساتوالخططالتيتهدفالبناءوتطويرالصناعةالمحليةوالتيمنخلالهايمكنا حداثتغيراتنوعيةفيالبنيةا لاقتصادية[2].

وقدتعنيالتنميةالصناعيةبوصفهاجزءمنالتنميةالاقتصاديةدفعالمتغيراتالاقتصاديةللنموبمعدلأسرعمنمعدلنموهالطبي عي،وتحقيقتسريعفيالإنتاجالصناعيعنطريقالاستفادةالقصوىمنمقوماتبناءالصناعة – سواءكانتمادية أوبشريةعنطريقالاستخدامالشاملالأوالكفء– لزيادةوتحسينوعيةالإنتاج،وذلكلايتمإلامنخلاعمليةتخطيطقادرةعلىكسرحالةالجمودفيالاقتصادياتالسائدةفيالدولالنامية، ورفعالمعوقاتأمامتطورالصناعةونموها[3].

ماتعرفالتنميةالصناعيةبانهاهيتلكالاستراتيجيةالعامةلتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةباعتبارهاعمليةحيويةومستمرة تعملمنخلالهاعلىالوصولالىأهدافمسطرةعنطريقاستغلالالمواردالمتاحة.

لهذابرزتعلاقةوثيقةبينالصناعةوالتنميةالاقتصاديةاذأنالصناعةتمثلاحدىالركائزالرئيسيةللاقتصادبشكلعام[4].

وقدعرفتالأونكتادالتنميةالصناعيةبأنها

"عمليةيتحولفيهاالعملوالمواردتدريجيامنالزراعةإلىالصناعةالتحويلية،ممايؤديإلىزيادةمطردةفيعوائدالإنتاجيةوالتنميةالاقتصادي ةعموما.

ويمثلأحدالأهدافالأساسيةللتنميةالصناعيةفيتعزيزعمليةالتحولالهيكليبهذهمنخلالاستهدافالأنشطةالاقتصاديةوالقطاعاتوالت كنولوجياتذاتإمكانياتالتنميةوالنمو"[5].

مقوماتالتنميةالصناعية

التنميةالصناعيةالسليمةترتكزعلىثلاثمقوماتأساسيةيمكنذكرهامنخلالالنقاطالتالية:

---

[1] سعودي إيمان، **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس – سطيف 01، الجزائر، 2019، ص34.

[2] بن عيشي عمار، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة – الجزائر –**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة برج بوعريريج – الجزائر، جوان 2017، ص67.

[3] سريدي سميحة وخليل أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[4] بن عيشي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص67.

[5] جديدي سميحة، **مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، جامعة حاج الاخضر، باتنة 01، 2020،ص149.

- ☒ التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني. ويتمذلك على اساس واقعي من دراسة مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في البلد. مثلا المواد الخام والمهارات الفنية والتنظيمية والقوى المحركة والسوق المحلي والخارجي[1].
- ☒ استعمال استراتيجية واضحة ومحددة لعملية التصنيع ترسم الأهداف العامة والخطوط العريضة لجوانب وقضايا التصنيع المختلف، مثل معايير الاختيار وتقييم المشروعات الصناعية والأساليب الفنية للإنتاج وذلك بما يحقق تكامل وتناسق عملية التصنيع من احية وتقصر عمر التنمية الصناعية، وتوفير القاعدة الصناعية الازمة لإحداث التغيرات البنيوية المطلوبة القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني، فاختيار الاستراتيجية الملائمة تساعد على تخفيف حدة وحجم الصعوبات التي تواجه عملية التنمية الصناعية في مناحية، كما أنها ستوضح بجلاء أثار عملية التصنيع على مختلف المتغيرات الاقتصادية بالشكل الذي يساعد على تحديد الأهداف الوطنية للتنمية الصناعية والعمل على تحقيق الاتساق بين هذه الأهداف بما يتفق والطبيعة التكاملية لها[2].
- ☒ ضرورة ارتباط استراتيجية التصنيع بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بالشكل الذي يساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها[3].

المطلب الثاني: ماهية السياسة الصناعية

أولا: النشأة:

لقد ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر بدلها مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أنساد العالم الكساد الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي خلال الثلاثينات من القرن الماضي والتي جاءت أفكارها معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإتباع للخروج من تلك الأزمة، كما ارتبطت كذلك السياسات الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافستها الصادرات التي أغرقت أسواق الدول المتقدمة، أو واردات الدول المتقدمة في أسواقها المحلية[4].

ثانيا: التعاريف:

---

[1] بن عيشي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص67.

[2] سريدي سميحة وخليل أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

[3] بن عيشي عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص68.

[4] بوخبزة فوزية وبن عطة محمد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01 ، مركز البصيرة للأبحاث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر العاصمة، الجزائر ، 2022 ، ص419.

هناكتعاريفمختلفةللسياسةالصناعية،ويبدوأنهذهالمعانيالمختلفةتعتمدعلىالأهداف، النطاق،الأدواتوالنتائجالمتوقعوالمترتبةعلىالاقتصادوالبيئةالاقتصاديةأينيتمتطبيقها.

فيمايتعلقبأهدافومقاييسالسياسةالصناعية،يبدوأنمستوىالتنميةفيالبلدالذيتنفذفيهالسياسةالصناعيةلهتأثيركبيرعلىالسياسةنفسها. ففيالاقتصادياتالأقلتقدمايتمثلالهدفالرئيسيفياختيارواإيجادمسارمعينللحاقبالركب،وبما أن أنماطالتنميةعبرمختلفالقطاعاتالصناعيةمعروفةوتمدراستهابشكلجيدفسيكوناختيارالسياساتالعموديةأسهلإلىحدما[1]،فالسياساتالصناعيةالعمودية

(المباشرة)هيإجراءاتتتدخلالدولةمنخلالهافيالشأنالإنتاجيبحسبانتقائيةالسياسةالصناعيةالمساعدةتعنيعدماتخاذإجراءاتتخصدائماكلالصناعاتمندونتمييزبلقراراتتخصقطاعاتصناعيةمعينةوتعالجأوجهامحددةفيالنشاطالصناعي[2].

فيالمقابل،فيالاقتصادياتالمتقدمةتشكلأنماطالتنميةالمستقبليةفيمايتعلقبالأنشطةوالمنتجاتوالتكنولوجياالجديدة" منطقةمجهولةومنالصعبأيضاالتنبؤبطبيعةالمنافسةالدوليةالتيستواجهها.

لذلك،تتبعالسياسةالصناعيةفيالبلدانالمتقدمةنهجاأفقيايستندإلىالمزاياالنسبية (بناءمخزونالمهاراتالبنيةالتحتيةوالميولالعامةلدعمالتكنولوجياتأوالأنشطةالمختارة)[3]، ويقصد بالسياساتالصناعيةالأفقية (غيرالمباشرة)تقومالدولةبتطبيقأحدأوجملةمنالتدابيرالتيتؤثرعلىصيغةالشروطالقاعديةمثلالزيادةالمعتبرةفيالأسعاروعواملالإنتاج ... الخ،وتعملعلىالتنميةالصناعيةبحيثلاتميزبينفروعومناطقالنشاطالاقتصاديوتكوندائمة[4].

حيث تعرفبالسياسةالصناعية : "

أينظامحكوميأوقانونييشجععمليةتجارية،أواستثماريةفيمجالالصناعةماأوالتدخلفيسياسةالتنميةالصناعيةلنهوضالحكومةباقتصادها "[5].

كما يقصد تعرفالسياسةالصناعيةعلىأنها : " مجموعةمنالإجراءاتالتيتلجأ إليهاالحكوماتعبر عدة وسائلكالتعريفةالجمركية،الرسوموسعرالصرف، الائتمانالمصرفي والدعم وسعر الفائدة، بهدف التأثيرعلىالقراراتالمتعلقة

[1] هواري أحلام وحواس أمين، مداخلة بعنوان: **السياسة الصناعية في البلدان النامية: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد**، الملتقى الدولي: القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر في البليدة02، فيفري 2019، ص03.

[2] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وامكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة فيتنام**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،المجلد 08، العدد 02، جامعة بشار، 2021، ص116.

[3] هواري أحلام وحواس أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

[4] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **مرجع سبق ذكره**،، ص116.

[5] تومي ابراهيم وطيبي حمزة، **تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01 ، جامعة حمه لخضر الوادي، جوان 2021، ص231.

بالصناعات أوالسلوكياتالصناعيةلجهة الإنتاج أو الاستثمار. وبالتاليتشجيعالصادراتأوإحلالالصناعاتالمحليةمكان الصناعاتالمستوردة"[1].

وعرفهاإيلييشوعي السياسة الصناعية: "

أنهامجموعةإجراءاتعلىالمدىالقصيرمنسقةوهادفةتصبكلهافيمصلحةالصناعة" ،

وعلىالرغممنالحرياتالاقتصاديةوحريةعملالمؤسساتفإنكلسياسةاقتصاديةصناعيةتتضمنتدخلاتمباشرةفيشروطعملالصناعات وفياستراتيجياتالتصنيع[2].

وقدكانلهواردوساقيوجهةنظرهمفيتعريفالسياسةالصناعيةعندماقالوابأنها:

"أساساأيتدخلانتقائيأوسياسةحكوميةيحاولانتعديلهيكلالإنتاجنحوالقطاعاتالتييتوقعمنهاإعطاءفرصأفضلمنأجلنمواقتص اديمقارنةمعماقديحدثفيغيابمثلهذاالتدخلوبمعنىأخرفيتوازنالسوق"[3].

وعرف كل من نولاندوباكالسياساتالصناعيةبأنها:

"سياسةلتغييرالهيكلالقطاعيللإنتاجنحوالقطاعاتالتيتوفرالمزيدمنفرصالنموالمتسارعممايتمإحداثهبواسطةعمليةالتحولالاقت صاديالنموذجيبمايتلاءممعنسبةالأفضليةالثابتة" أيأنهاسياسةتعمدإلىالقطاعالمهمبالنسبةللدولة[4].

وقدعرفهاعبدالمجيدقديعلىأنها:

"مختلفالتدابيرالتيغايتهاإيجادأومرافقةالتحولاتفيالصناعة،وبالتاليلاتؤخذضمنالسياساتالصناعيةإلاتلكالتدابيرالموجهةلهذاالق طاعقصدالتأثيرعلىالبنيةالصناعية،سواءكانذلكعنطريقالأمرأوعنطريقالتحفيز"[5].

كمايعرفREICHالمدافعالكبيرعنالسياسةالصناعيةفيالولاياتالمتحدةالأمريكيةأن :

السياساتالصناعيةهيمنظومةمنالإجراءاتالحكوميةالمصممةلدعمالصناعاتالتيتمتلكإمكانياتتصديريةوخلقفرصالعملودعما لبنيةالتحتيةللإنتاج[6].

---

[1] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **مرجع سبق ذكره**،، ص116.

[2] بن عزرين عز الدين، **السياسات الصناعية ودورها في التنويع الاقتصادي** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 08، العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، مارس 2018، ص69.

[3] بن عزرين عز الدين، **دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة: 2000–2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2022، ص14.

[4] بن عزرين عز الدين، **السياسات الصناعية ودورها في التنويع الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص69.

[5] حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة – دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2016، ص15.

[6] بوخبزة فوزية وبن عطة محمد، **السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2021**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 06، العدد 01، جامعة عمار تلجاني–الأغواط، الجزائر، جوان 2022، ص224.

و

يستخدم Weiss مصطلح السياسة الصناعية للتعبير عن التدخلات السياسية المصممة للتأثير على تخصيص الموارد لصالح الصناعة – الصناعة التحويلية بشكل خاص كقطاع متميز عن القطاعات الأخرى .

وقد تؤثر مثل هذه التدخلات أيضا على تخصيص الموارد داخل الصناعة لصالح الفرو عمعينة (لذا تكون انتقائية وليست وظيفية).

يمكن أن تشمل هذه التدخلات إما آلية الأسعار أو الضوابط المباشرة التي تركز على التصدير وكذلك السوق المحلية "[1].

بينما يعتبر JAMES A. ROBINSON أن السياسة الصناعية هي محاولة منقبلا لحكومة للترويج للصناعة، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية منها التعريفات والسياسة التجارية (الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف أشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة[2].

يربكل من الفرنسيان ريموند وجاك فونتا الأن السياسات الصناعية هي : "

سياسات دفاعية تسعى لعكس اتجاهات السوق التي غالبا ما فشلت أيا كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية، وحسب رأيهما تجل السياسات الصناعية فيدعم السياسات الاقتصادية:

كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق...، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة[3].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن السياسة الصناعية هي:

"مجموعة إجراءات تعلل المدى القصير منسقة وهادفة تصبكلها في مصلحة الصناعة، وينفذها كل من القطاعين العام والخاص في الدولة والموجهة نحو تنمية القطاع الصناعي وحماية الصناعات الناشئة منها لتعزيز تنافسيتها محلياً ودولياً، وهي تهدف مباشرةً لممارسة بعض التأثير عليه يكل وسلوكو نتائج مختلف الصناعات، من أجل إيجاد نوع من التوازن في السوق، لتحقيق أهداف الدولة الآنية والمستقبلية ".

لقد تميزت السياسات الصناعية بعدة خصائص مبنية في التعريفات السابقة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[4]:

- ✓ تتكون من مجموعة الأدوات والوسائل التي تؤثر بها الدولة على القطاعات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والكبيرة والعامة والخاصة
- ✓ تطبيق السياسات الصناعية منطرف الدولة تجاه القطاعات سواء بالأمر أو التحفيز
- ✓ تؤثر على القرارات المتعلقة بالصناعة أو السلوك الصناعي سواء الإنتاج أو الاستثماري ... الخ

---

[1] حواس أمين، **عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد ؟**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05 ، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي ، الجزائر، ديسمبر 2018، ص555.

[2] بوخبزة فوزية وبن عطة محمد، **السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021**، مرجع سبق ذكره، ص ص224-225.

[3] يحياوي العالية وصاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ابن خالد – تيارت، الجزائر، 2016، ص17.

[4] حطاب موراد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17-18.

- ✓ عبارةعنمجموعةعلاقاتبينالدولالصناعية
- ✓ هيذاتصلةمعتخصيصالموارداللازمةللصناعاتالمختلفة
- ✓ لهاعلاقةوطيدةمعالبنيةالتحتيةللصناعات
- ✓ لهاأهميةكبيرةفيإعادةتنظيمالصناعات(إعادةالهيكلةالصناعية،تقليصالعمليات، التكيفللإنتاجوالاستثمار ..... الخ).

المطلب الثالث: استراتيجيات دعم القطاع الصناعي

تعرفالاستراتيجيةعلىأنهامجموعةمنالقراراتالمتخذةمنطرفالمنظمة،بهدفتحقيقميزةتنافسية،تضمنلهانمواوتوسعاواستمراريتها[1]،

ويقصدباستراتيجيةالتنميةالاقتصاديةذلكالاسلوبالذيتنتهجهالدولةفيرسمالسياسةالانمائية،والانتقالبالمجتمعمنحالةالركودالى النموالاقتصاديالذاتي[2].

وعليهفإنالاستراتيجيةالصناعيةماهيإلاعمليةتحديدالمواردالطبيعيةوالبشريةالضروريةوالتيتسمحبوضعالأهدافالمست قبلية،مايساعدالمؤسسةوالدولةعلىتحديدالخططالقصيرةوالمتوسطةالمدى،وتطبيقسياستهاالصناعيةدونإهمالدورالعواملالتك نولوجيةفيتحقيقالاستراتيجيةالصناعية[3].

ومنخلالالتعاريف السابقةيمكنالوقوفعلىمايلي[4]:

أ – إنالهدفالأساسيمنوضعاستراتيجياتللتنميةهوالانتقالبالمجتمعمنحالةالركودالىحالة النموالاقتصاديالذاتي،أيتوفيرالظروفوالشروطالضروريةللتجددالاقتصاديالذاتي.

ب – إنالدورالذيتقومبهالدولةفيالحياةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةمهمفيوضعواختيارمفرداتاستراتيجياتالتنميةلك لدولة،فمندولةحارسةالىدولةمتدخلة،تلعبدورمنظممنخلالالمشاريعالخاصةبها.

ت – إنالظروفالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةتختلفمندولةلأخرى،ممايتطلباستراتيجياتللتنميةكلدولةعليحده،إلاأنه ناكمنالاقتصاديينمنوضعواستراتيجياتلتنميةللدولالنامية انطلاقامنبعضالمظاهرالعامةوالمشتركةبينهذهالدول.

---

[1] سعودي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

[2] بن صالح رضا علي والرتيم باسم المختار، **استراتيجيات التنمية الصناعية وأفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 04، 2019، ص07.

[3] سعودي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

[4] بن صالح رضا علي والرتيم باسم المختار، **مرجع سبق ذكره**، ص07.

وهناك العديدمناستراتيجياتدعم القطاع

الصناعيتمتبنيهافيالعديدمنبلدانالعالمالمتقدمةأونامية، كلواحدةمنهاتحملمزاياوعيوبسنقومبالتطرقلهافيهذاالمطلب، والذيسنتن اولفيهأهمالاستراتيجياتالمتعارفعليها.

1) استراتيجية احلال الواردات

استراتيجيةاحلالالوارداتيقصدبهاأنينتجالمجتمعمحلياماكانيستوردهمنقبلأوماكانيمكنأنيستوردهلولميقمبهذاالإنتا جوتعتبرسياسةإحلالالوارداتبمثابةالتوفيقبينرغبةالمجتمعاتالمتخلفةفيالتنميةالصناعيةوبينسيادةالنظامالاقتصاديالعالميللرأسمالي ة[1]، أو هي

تلكالاستراتيجيةالقائمةعلىفكرةاختيارالصناعاتالتييمكنإحلالمنتجاتهامحلالمنتجاتالمستوردة، منخلالإقامةالصناعاتالتيتخف ضمنفاتورةالوارداتخلالفترةزمنيةمعينةتتطلبهاتنفيذهذهالاستراتيجية، ممايعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي[2].

وعندماتتبنىالدولةعمليةالتصنيع، فإنهاتبدأبإنتاجسلعتحلمحلالواردات، حيث

تقومبحمايةهذهالصناعةبعدةوسائلكفرضرسومجمركيةعاليةوتحديدحصصالواردات، وتقديمإعاناتللإنتاجالمحليكإعفائهامنا لضريبة.

ويبررذلكبأنالصناعاتالمبتدأةلاتستطيعفيالبدايةمنافسةالصناعاتالقائمةالمستقرةمنقبلفيالدولالمتقدمة[3]، وقدظهرتهذهالاستراتيجيةوانتشرتفيدولأمريكااللاتينية؛ ويرجعالتوجهلمثلهذهالاستراتيجيةإلىتعاظمالعجزالتجاريللدولالنامية، وذلكلانخفاضأسعارموادهاالأوليةالمصدرة، وأدىتزايدهذاالعجزإلىالحدمناستيرادالموادالاستهلاكوقيامصناعاتمحليةلإنتاجهذهالموادكلياأوجزئيا[4].

وتمرهذهالاستراتيجيةبمراحلثلاثهي[5]:

☒ المرحلةالأولى: إنتاجالموادالاستهلاكيةالحقيقية (إحلالوارداتبدائي)؛

---

[1] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

[2] سعودي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص84-85.

[3] بن حمود سكينة ومسعودي محمد، **استراتيجيات التصنيع في ظل اقتصاد الميزة التنافسية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حمه لخضر –الوادي، ديسمبر 2016، ص60.

[4] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعات الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جوان 2010، ص167.

[5] سعودي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

☒ المرحلة الثانية: إنتاج مواد استهلاكية معمرة

(سيارات أدوات كهرومنزلية...)، نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات متعددة الجنسيات؛

☒ المرحلة الثالثة:

إنتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم عالمي دولي.

ويهدف لجوء الدول النامية إلى التصنيع أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الاستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأنها متتبعة لمراحلها الثلاثة يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية، وذلك نظرا للصعوبات التي تواجهها، منها[1]:

- ✓ انتقال استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.
- ✓ اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.
- ✓ ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود صناعات محدود في الزمان والمكان، إلا أن هذه المعضلة يمكن أن تتحلفي اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي، ... الخ).
- ✓ لم تتمكن مثل هذه الاستراتيجية من التخفيف من حدة مشكلا البطالة الذي تعاني منها الدول النامية، نظرا للطبيعة المرسملة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاع الإستخراجي والزراعي . التصديري.

ويترتب على سياسة التصنيع عن طريق اتباع استراتيجية إحلال الواردات آثار هامة يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

- تبين أن أغلب المستفيدين منها في الشركات الأحبة التي دخلت في شراكة مع الصناعيين المحليين، واستفادت من قوانين الحوافز المقدمة للم ستثمرين الأجانب، من خلال تحويل جزء كبير من الفوائد والأرباح للخارج
- صعوبة استمرار الصناعات دون الدعم الحكومي الوارد من السلع الوسيطة والرأسمالية، ما أسهم في تدهور موازين المدفوعات، و بالمقابل تركز المشاريع المقامة على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية:
  - أدت المبالغة في تحديد سعر صرف العملة المحلية بهدف تشجيع الصناعيين المحليين إلى استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة، إلى نتائج سلبية عديدة أهمها :

[1] زوزي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

[2] سعودي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص87-88.

تفاقممشكلةتوزيعالدخلبينالصناعيينالمحليين،والمستثمرينالأجانبمنجهة،والمنتجينالزراعيين منجهةأخرى،الذينعانوامنتدهورأسعارمنتجاتهمخارجيا،واستمرارهمفيدفعالضرائبمحليا، زيادةأسعارالصادراتالأولية وفقدانقدرتهاعلىالمنافسة التيعادةمايتماستثناءالصناعيينمندفعهاكجزءمنسياساتالدعمالمرتبطةبسياسةإحلالالواردات

2) استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير

تقومهذهالاستراتيجيةعلىاختيارعددمعينمنالصناعاتالتييكونالهدفمنإقامتهاالتوجهنحوالسوقالخارجيوليسالسوقال داخليوبالتاليفإنالعنصرالذييحكمنجاحهاهومدىتوفرالطلبالخارجي[1]، حيث التصنيععنطريقإحلالالواردات أدىفيالكثيرمنالأحيانإلىزياداتسريعةفيالإنتاجالصناعيفيمعظمالبلدانالنامية وأدت كذلكإلىإنشاءصناعاتعاليةالتكلفةبسببصغرالأسواقالمحلية،مايعنيعدمإمكانيةتحقيقاقتصادياتالحجم.

كلتلكالعيوب،قدأظهرتالحاجةالماسةإلىكسبالنقدالأجنبي،إضافةإلىالضغطالمتزايدمنالوكالاتالدوليةوبالأخصالبن كالدوليوصندوقالنقدالدوليلاعتمادسياساتواستراتيجياتتصنيعيةموجهةنحوالتصديرلاسيمامنذ 1960، بقيادةسنغافورة – تايوان – كوريااالجنوبية،تلكالبلدانقدوجهتسياساتهانحوالإنتاجللسوقالعالميةبدلامنالسوقالمحلية فالتغييرنحوالتصنيعالموجهللتصديرتحققمعالتغييراتالسياسيةالمبنيةعلىاستراتيجيةاستخدامنماطقتجهيزالصادرات[2].

3) استراتيجيةالتصنيعكثيفةالرأسمالواستراتيجيةالتصنيعكثيفةالعمل

يؤديالتباينفيالمواردالطبيعيةوالبشريةلكلدولةإلىتبنياستراتيجيةصناعيةمعينة،فبعضالدولتتميزبكثافةسكانيةكبيرةمق ارنةبدولأخرىكالصينمثلا،وهناكاقتصادياتدولمعينةتتميزبوفرةالمواردالطبيعيةمقارنةبأخرىكدولالخليجالعربي. فالدولالتيتتميزبكثافةسكانيةعاليةتتبنىاستراتيجيةالتصنيعالقائمةعلىالصناعاتكثيفةالعملحتىتحدمنظاهرةالبطالة،فيحينتتبن ىالدولالتيتملكمواردطبيعيةمعتبرةاستراتيجيةصناعيةقائمةعلىأساسالصناعاتكثيفةالرأسمالمنأجلاستغلالمواردهاالطبيعية.

ويتميزنمطكثيفالرأسمالبإنتاجيةمرتفعةوباستخداماتكنولوجياالحديثةوبتوفيرفرصالعملوبخلقمدخراتكبيرةوبدخولك بيرةلأصحابعناصرالإنتاج،إلاأنتطبيقهفيالدولالناميةتواجههعوائقكثيرةمنبينهاالظروفالتيتعانيمنهاوعدمقدرةاستيعابالتكنولو جياالحديثة.

---

[1] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **مرجع سبق ذكره**،، ص119.

[2] عبد الحاكم أمينة، **سياسات التصنيع في الجزائر: منهج تاريخي ورؤية مستقبلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، الجزائر، 2017، ص ص125-126.

أمانمطالتصنيعكثيفالعملفيتميزبالبساطةفلايتطلبمستلزماتكبيرةوتكنولوجياعالية،بالإضافةإلىتوفيرهعدداكبيرانسبيامنفرصال عمل[1].

4) استراتيجيةالصناعاتالثقيلةوالخفيفة،تتمثلفيمايلي[2]:

☒ استراتيجيةالصناعاتالخفيفةتتجلىأهميةهذهالاستراتيجيةفيأنهاتمثلنمطالتصنيعالذيسادفيالبلادالرأسماليةالغربيةفيبدا يةمراحلتصنيعها.

فقدبدأتهذهالبلادتصنيعهااعتماداعلىالصناعاتالاستهلاكيةثمتلذلكالصناعاتالوسيطةوأخيراالصناعاتالإنتاجيةأو الرأسمالية.

☒ استراتيجيةالصناعاتالثقيلةترتكزعلىالبدءبتنميةواقامةالصناعاتالرأسماليةالثقيلةكالآلاتوالمعداتعلىأساسأنتوفيرالعر ضمنتلكالسلعالرأسماليةسوفيولدالطلبعليهامستقبلاًلأنهسيشجععلىإقامةالصناعاتالاستهلاكيةوالوسيطةالتيتست خدمتلكالآلاتوالمعدات.

[1] سعود وسيلة وقاسمي كمال، **مرجع سبق ذكره**،، ص04.

[2] توزان أحمد وبن نافلة قدور، **مرجع سبق ذكره**،، ص118.

المبحث الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة

إنالانتشارالسريعلمفهومالتنميةالمستدامة،والإقبالالكبيروالمتزايدنحوتبنيفكرةالاستدامةالتنمويةمنطرفهيئاتشعبيةورسمية،أدى إلى

ظهورنظرياتتنمويةتنطويعلىوجهةنظرأكثرعمقاتصفالتنميةبأنهاذاتأبعادمترابطة،بلإنأينشاطاقتصاديجبأنيرتبطبالمسؤوليةالبيئيةوالاجتماعية.

كماأنالعمليةالتنمويةمعبدايةالتطورالصناعيوالتكنولوجيالذيشهدهالعالمفيالقرنينالتاسععشروالقرنالعشرينونتيجةلتداخلعواملعدة،أدتإلىاستنزافالمواردالطبيعيةواستغلالالأراضيفيبناءالمدنوالمصانعوشقالطرق،نجمعنهأثارسلبيةكبيرةمماأدىبحكوماتالدولإلىسنجملةمنالقوانينتنظمالعمليةالتنمويةلتكونوفقاًلمتطلباتالاقتصاديةوالاجتماعيةوالبيئيةلكيتحققالتوافقبينالحاضروالمستقبل.

وعليهسنتطرقفيهذاالمبحثإلىالدورالذييلعبهالقطاع الصناعيفيتحقيقالتنميةالمستدامة.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للقطاع الصناعي

يشكلالقطاعالصناعيأكثرقطاعاتالإنتاجيةأهميةفيبناءالاقتصادياتفيالدولالمختلفة،نظراًلدورهفيتنميةالعملالمؤسسيلكونهالوسيلةالأهمفيتحقيقالاندماجفيالاقتصادالعالمي،الذييسهمفيتحققالتنميةالاقتصاديةبمايوفرهمنمعدلاتإنتاجمرتفعةتسهمفيإنماءالدخلالقوميوتحقيقالنموالاقتصادي،بالإضافةلدورهافيزيادةنموالقطاعاتالأخرى،قدأسهمتالصناعةوعبرالتاريخفيذلك،واستطاعتإحداثالتغييرللمطلبلمواكبةالتطورالحضاري،ولطالماكانتحجرالزاويةلحياةالمواطنينلكونهاقطاعاًحيوياًلعديدمنالوظائفالحيويةالتيتسهمفيالإنتاجوالنموالمستدام[1].

ويتميّزُ القطاع الصّناعي بدوره الإيجابيّ والمؤثّر في البيئة الاقتصاديّة، الإقليميّة والقوميّة، حيث يساهم في[2]:

---

[1] خالد ارحيل شهاب، **دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000-2019**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 03 ، العدد 01، المركز الجامعي آفلو ، الجزائر، جوان 2021، ص ص134.135.

[2] معتز يوسف أحمد أبو عاقلة، مقال بعنوان: **أهمية الصناعة ودورها في التطور الاقتصادي للدول** ، الرابط: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/af27e60a-b1c2-4c74-a20a-f46cb3faf2e6?t=%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84، تاريخ النشر: 2020/07/28، تاريخ الاطلاع عليه: 2024/04/25، 23:25.

1 - تسهم تنمية القطاع الصناعي في زيادة الدخل الوطني، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات ويقل عندئذٍ الاعتماد على تصدير المواد الأولية،

2 - كما يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية،

3 - وأيضاً يسهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني، ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية، الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية وغيرها، كما يعتبر في الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعي.

كماتعدالصناعةمنأكثرقطاعاتالاقتصاددينامیكيةومرونةمن خلال[1]:

- ✓ لقدرةعلىتطويروتحفيزوتنشيطكافةالقطاعاتبماتوفرهمنعلاقاتإنتاجيةأماميةوخلفيةتسهموبشكلغيرمباشرةفيزيادةالإ نتاجيةالكليةللاقتصادالمحلي،
- ✓ بالإضافةإلىمساهمتهافيقوةرأسمالمنخلالتكريسالتشاركيةوإنشاءالترابطاتالإنتاجيةودورهافيزيادةمستوىالفائضالاقت صاديمنخلالتوفيررأسالمالاللازمللاستثمار،والعملعلىتوفيربنيةتحتيةللمنشآتالصناعية،وتزويدهابالوسائلوالتجهيزاتال ضروريةفيعمليةالإنتاجوالاستثماروالتطويرمما يقللالتحدياتوالصعوباتوالاختناقاتالتيتواجهالاستثمار،ويلعبدوراًفيخ فضمعدلاتاستيرادالسلعالاستثمارية،
- ✓ كمايتميزقطاعالصناعةبميزةالتنوعالإنتاجيمنخلالاعتمادهعلىعدةمراحلوعملياتخلالالإنتاجمايسهمفيتحقيققيمم ضافةللعملمنخلالتزويدالسوقبأنواعجديدةومفيدةمنالسلع،وبمايحققالتنويعالإنتاجييكونهمنالجوانبالهامةوالاستثنا ئيةالتيلابدمنالعملعليهافيالدولالنامية،نظراًللخللفيالهيكل

الإنتاجيفيقطاعاتهاالصناعية،واعتمادهاعلىتصديرعددمحدودمنالسلعالأولية.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقطاع الصناعي

يلعب القطاع الصناعي دوراًمتميزاًفيتحقيقعمليةالتنميةالمستدامة للقضاء على التخلفالاقتصاديوالاجتماعي،منخلالالعواملالتالية[2]:

[1] خالد ارحيل شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

[2] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة زيان عاشور-الجلفة، الجزائر، جوان 2021، ص ص303-304.

1 -تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل وتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً بالن سبة لدول العالم.

2 -تساهم الإنتاجية المتبعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال العلاقات التكاملية بين الصناعة والقطاعات الأ خرى.

3 -يعتبر التطور الصناعي عنصراً أساسياً في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية منما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيع ها بطريقة عادلة.

4 -يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناجع نتطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة منتطوير قطاعها الزراعي دون استراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.

5 -إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عند ما ستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

6 -يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دوراً مهماً في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.

7 -التصنيع يعزز القدرة الدفاعية للبلد في حالة تطوير التصنيع الحربي، وبالتالي يقوي النزعة والعزة القومية للبلد.

فقد

حدد مالكو لمعدد من الخصائص التي توضح دور وتأثير الصناعة في تنمية الاقتصاد المحلي بكونها تمكننا من الاعتماد على الأساس المادي حيث بعد توفير المواد الأولية والتجهيزات والإنشاءات والمعدات وغيرها من مستلزمات الاستثمار الضرورية اللبنة الأساسية في البناء الصناعي لجعلها أكثر قوة ورسوخ حيث

تعد الصناعة قوة فاعلة تسهم في توفر نمو إنتاجية العمل من خلال توفير فرص تفاعل مر نهو ديناميكية هي ما تميز العمل في القطاع الصناعي من غير همن القطاعات الأخرى، بما يتسم به من قدر هعلى التفاعل الدائم مع مخرجات التقدم التقاني، ومواكبة عملياتتدريب الكوادر البشرية وتطير كفاياتها وتمكينها لرفد قطاعي الإنتاج والإدارة، بالإضافة لكونها تسهم في توفير الاستخدام الأمثل للقوى البشرية العاملة، فالقطاع الص ناعي يعد أحد أكثر القطاعات قدرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية العاملة والتأثير في أنشطة العاملين وتحركها إلى المستوى يحقق أعلى إنتاجية ومردود[1].

المطلب الثالث: الدور البيئي للقطاع الصناعي

[1] خالد ارحيل شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

يلعبقطاع

الصناعةدوراهاماوحيويافياقتصادالعديدمنالدول،ففيحينأنهيساعدعلىرفاهيةالإنسانوتطويرسبلمعيشته،نجدأنهقدينتجعنهفي المقابلآثاراًسلبيةتتمثلفياستنفاذالكثيرمنالمواردالطبيعيةالمحدودةنتيجةاستخدامهافيالعمليةالصناعية،أونتيجةالإسرافففياستخ دامهاوعدماستغلالهاالاستغلالالأمثل،يضافإلىذلكماقدينتجعنهامنزيادةحجمالنفاياتالخطرةالتيتولدهاهذهالعمليةالصناع ية.

إذنضرورةاستخدامتكنولوجياتحديثةأصبحأمراضروريانظرالماالحقبالبيئةمنآثارسلبيةنتيجةاللاعقلانيةفيعمليةالتصنيع ولهذاجأتالعديدمندولالعالمإلىتبنيتكنولوجيةصناعيةمستدامةتحافظأوتقللمنالأخطارالبيئيةمنجهةوتحافظعلىالمواردالطبيعيةالت يتحققمنافعللأجيالالمستقبليةمنجهةأخرى[1].

ومعبدايةالسبعينياتمنهذاالقرنبدأتالدولالصناعيةتخلعالتقنيةذاتالتوجهالبيئيالسليم .

وتعتبرهذهالأنماطالتقنيةبمثابةاستجابةتلقائيةمنقبلالقطاعالصناعيلدواعيتخفيضالمشاكلالبيئيةالمرتبطةبعملياتالتصنيع .

وتهدفالتقنيةالملائمةبيئياإلىالتقليلوالحدماأمكنمنالنفاياتوالتصريفاتوالإفرازاتالناتجةعنالعمليةالصناعيةوالاستفادةالفعالةمنالموا دالخاموالطاقة[2].

وفيالنصفالثانيمنسبعينياتالقرنالماضيبزغتفكرةالتكنولوجياتالمنخفضةأوعديمةالنفاياتالتيأطلقعليهاتعبير low and no-waste technologiesوالتيكانتتدورحولإيجادواستخدامتكنولوجياتللإنتاجلاتتولدعنهامخلفاتاوتتولدعنهامخلفاتأقلمنتلكالنا تجةمنالتكنولوجياتالسارية فيعملياتالتصنيعفيذلكالوقت.

ولكنلمتجدالاهتماماالواسع،إذأنمعظمالصناعاتسارعإلىالإنفاقعلىمعالجةالنفاياتالمختلفةالمتولدةلتوفيقأوضاعهوالالتزامبالت شريعاتوالإجراءاتالبيئيةالمختلفةخوفامنالملاحقةالقضائية .

ومعمنتصفالثمانينياتمنالقرنالماضيظهرتفكرةالإنتاجالأنظفلتحلفكرةالتكنولوجياتالمنخفضةأوعديمةالنفايات،وتعتبرفكرةالإن تاجالأنظفبأنهاالتطبيقالمستمرالاستراتيجيةبيئيةوقائيةمتكاملةللعملياتالإنتاجيةوالمنتجاتلخفضالأخطارعلىالإنسانوالبيئة .

ولكنفكرةالإنتاجالأنظفلمتتحولبعدالىالتطبيقالكامل،لأنهاتحتاجأولاالىترسيخأساليبالإدارةالبيئيةفيالصناعة،وثانياإلىاستثم اراتكبيرةالإحداثتغييراتفيالعملياتالصناعية،أوالإدارةالمخلفاتسواءداخلالمصنعأوخارجهوبعدانهاءدورةحياةالمنتج[3].

---

[1] قطاف ليلى، **دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الانتاج الأنظف: لأجل التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد خيضر-سكرة، الجزائر، ماي 2012، ص ص112-113.

[2] بوشنقير إيمان وداودي الطيب، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي –دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد خيضر-سكرة، الجزائر، ص ص373-374.

[3] قطاف ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

ويحاولالقطاع الصناعياليومجاهدالممارسةأنشطته

بطريقةتقللمنالتأثيراتالبيئيةوالاجتماعيةالسلبية،ويعملعلىالزيادةمنالتأثيراتالايجابية،منخلالالمحافظةعلىالمواردالطبيعيةوالبيئة الحيويةللجيلالحاليوالأجيالالقادمة،ولتحقيقذلكيجب[1]:

- توفيرمتطلباتالمعاييرالصناعيةفيمجالحمايةالبيئة،منخلالممارساتالإدارةالبيئية
- التحسينالمستمرللأداءالبيئي،منخلالالتقليلأوالتحكمفيالتلوثالصناعي،
- الاستجابةللقوانينواللوائحالبيئيةالتيتحكمالمؤسسة،
- تخفيضاستعمالالموادالقابلةللنفادوالتقليلمنالمخلفاتوإعادةتدويرها،
- تدريبالعاملينوالموظفينعلىالمسؤولياتالبيئية.

حيث

تقومالتنميةالصناعيةعلىاستغلالالمواردالبيئيةوالإمكانياتالبشريةبمافيهاالإنجازاتالعلميةوالتكنولوجيةوذلكمناجلتحقيقعددمن الأهدافأهمهاتلبيةالاحتياجاتالبشريةوتحسينوتطويرنوعيةحياةالبشر،وحمايةالبيئة،ويقاسمستوىالنهوضوالتقدمالتنمويفيأيمجتمع معمنخلالالتغييراتالتيتطرأعلىالبنيةالاجتماعيةوالاقتصاديةتتجلىفيتحسينالحياةالمعيشيةلإفرادالمجتمعوزيادةالدخلالقومي.

منهنانلاحظالعلاقةالوثيقةبينالتنميةالصناعيةوالبيئة:

- فالأولىتقومعلىمواردالثانيةولايمكنأنتقومالتنميةالصناعيةدونالمواردالبيئيةوبالتاليفانالإخلالبالمواردمنحيثإ فسادهاسيكونلهانعكاساتهاالسلبيةعلىالعمليةالتنمويةوالإخلالبأهدافها،

  كماأنشحةالمواردونقصهايؤثرأيضاًعلىالتنميةالصناعيةمنحيثمستواهاوتحقيقأهدافها.

- كماإنالإضرارالبيئةومواردهايضربالاحتياجاتالبشرية،وعليةينبغيعلىالتنميةالصناعيةوضعالاعتباراتالبيئ ةضمناستراتيجياتهاوانينظرالىالبيئةوالتنميةالصناعيةباعتبارهمامتلازمتينفالتنميةالصناعيةلنتحققأهدافها دونالأخذبسياساتبيئيةسليمة.

  بالإضافةالىأنالصناعةتستمدقوتهابدرجةالتزامهابالمعاييروالمواصفاتوالجودة في تصنيع المنتجات التي تتوافق مع المقاييس البيئية[2].

[1] عرير نصير، **دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة**، رسالة ماجيستر فيالعلوم الاقتصادية تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2011، ص66.

[2] بهاء الدين محمد مرسي وآخرون، **أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية – دراسة تحليلية (المنطقة الحرة الاسماعيلية)**، مجلة العلوم البيئية، المجلد 37، العدد 01، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس- مارس 2017، ص369-370.

خلاصة الفصل

نلاحظ أن معظم التحولات والتغيرات التي تشهدها العالم اليوم دفعت بها الاهتمام وإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، الذي أصبح الركيزة الأساسية والجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات، مقارنة بالقطاعات الأخرى لأن هذا القطاع يهدف إلى الخروج بمنتجات إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال اتباع سياسات صناعية مقررة، حيث أن الغرض من هذه السياسات هو تحديد مسار الإجراءات اللازمة لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية التي تعتمد على أداء قطاعي التصنيع والصناعة، وهو ما يملي ضرورة الانخراط في تطبيق تلك السياسات بكافة متطلباتها وعناصرها، والتعامل معها في إطار استراتيجي، وتعبر الاستراتيجية الصناعية عن عملية ثنائية الأبعاد والتي تتمحور حول تقرير ما يجب القيام به وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات السياسة الصناعية.

هناقدأثبتنابأنالاستراتيجيةذاتصلةوثيقةبالسياسة،فهيتشكلكلالوسائلوالأدواتالتيتنفذبهاالسياسةأهدافها،فالوعي والرؤيةالمستقبليةهيسمةمنسماتالاستراتيجيةوالتيمنخلالهايمكنأنتتحققغاياتالسياسةالصناعية.

الفصلالثاني:

واقع القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد

شرعتالجزائربعدحصولهاعلىاستقلالهاالسياسيفيسنة 1962 فيوضعالخطوطالعريضةللسياسةالاقتصاديةوالاجتماعيةمنخلالالكثيرمنالمواثيقالوطنيةلتباشراستراتيجيتهاالتنموية وفقمخططاتاقتصاديةسخرتلهاأموالضخمةبهدفالخروجمنالتخلفوالتبعية.

ويعدالقطاعالصناعيمنالقطاعاتالحيويةالمهمةلأيدولةفيإطارتنويعاقتصادها،لذلكرأتفيهاالحكومةالجزائريةقطاعاهام امنشأنهالمساهمةفيتحسينبنيةالاقتصادالوطنيوتنويعالإنتاجالوطنيحيثتموضعاستراتيجيةصناعيةشاملة،ترتكزعلىالفروعالصناعيةالتييمكنترقيتها،معوضعمجموعةمنالتحفيزاتوالتسهيلاتوالسياساتالمرافقةللتنميةالصناعيةكتأهيلالمؤسساتالصناعية،وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

لذا سيتم في هذا الفصل محاولة معرفة مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر من خلال البرامج والمخططات الاقتصادية وذكر مميزاته، ثم دراسة أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني من خلال المتغيرات الاقتصادية، معالوقوفعلىأهمالعقباتوالمشكلات التيواجهتهذاالقطاع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للقطاع الصناعي الجزائري ومميزاته

يعد قطاع الصناعي للعوامل الهامة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، وأصبحت الدول تتسابق في تطويره والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجيات لتطويره، ومنه سيتم التطرق إلى أهم الخصائص ومميزات التي تميز بها هذا القطاع ثم التطرق إلى مرا حل تطور القطاع الصناعي في الجزائر والتعرف على مختلف السياسات المنتهجة التي أثرت فيه.

المطلبالأول: الخلفية التاريخية للقطاع الصناعي الجزائري

سعتالجزائر

كغيرهامنالدولحديثةالاستقلالإلىتبنياستراتيجياتتنمويةفيجميعالمجالات،وذلكلمعالجةالأوضاعالموروثةعنالحقبةالاستعمارية ،فقدكانالتأثربنظرياتالفكرالاقتصاديالاشتراكيواضحافياستراتيجياتالتنميةالصناعيةالتياعتمدتأساساعلىالصناعاتالثقيلة،و محاولةاستيرادالتكنولوجياالحديثةبطريقةسريعة،وهوماسمحببناءقاعدةصناعيةكبيرة،وحديثة،فيظرفزمنيقصيرجدا،إذاماقورنتبا لسياقاتالزمنيةلنموالقطاعاتالصناعيةفيالدولالأخرى.غيرأنسرعةالنمو،ومستوىالتكنولوجياالمستوردةكانا سببانهاماانفيمختل فالمشاكلالتيعرفهاأداءالقطاعالصناعيالجزائريلاحقا،والتيلميتمكنمنالتخلصمنآثارها،بالرغممنمختلفسياساتالإصلاحالاق تصاديةالمنتهجةمعتفاقمالأزماتبدايةمنثمانيناتالقرنالماضي.

المرحلة الأولى: الهشاشة والتبعية للخارج

ورثتالجزائرعنالاستعمارالفرنسيبعداستقلالهاكثيرامنمعالمالتخلففيالاقتصادبصفةعامةكسيطرةالقطاعالفلاحيعلىال نشاطالاقتصاديالذييُوضحعدمالتوازنوالتكاملبينالقطاعاتالاقتصاديةوالقطاعالصناعيبصفةخاصةكاحتكارالإنتاجعلىالبترو لبمعدل 80% منمجموعالصادراتالجزائرية[1]. حيث

هدفالمستعمرإلىعدمالسماحبإقامةصناعةوطنيةمتطورةوإبقائهاكمصدرللموادالخاملتلبيةحاجاتالبلدانالمتقدمة،حيثأدىذلكإ لىانهيارالصناعاتاليدويةالمحليةنتيجةعدمقدرتهاعلىمنافسةالمنتجاتالصناعيةالفرنسيةوخلالهذهالمرحلةتمإخضاعالمؤسساتالص ناعيةالتيغادرهاالمعمرونإلىنظامالتسييرالذاتيسنة 1963

الذييعرفبأنهتسييرالعمالالديمقراطيللمنشآتوالمستثمراتالتيهجرهاالأوروبيينأوالتيتمتأميمها،

بالإضافةإلىإنشاءدواوينوشركاتوطنية[2].

ويعتبرمؤشرالاستثمارأفضلدليلعلىريادةالمحروقاتفيالاقتصادالجزائريآنذاك؛إذمثلالاستثمارالإجماليخلالالخطةالتنمو ية 1967-1969 ماحجمه 5.164 مليوندج،استحوذفيهاالاستثمارفيقطاعالبترولعلى 2.307

[1] ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره** ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2019، ص91.

[2] كماش حفصة وحافي سامية، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة – دراسة تحليلية** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، 2019، ص47.

مليوندجوبالتاليفمايقربمننصفالاستثمارالعموميكانيُخصصللمحروقات،فيالوقتالذيكانمنالمفروضالاهتمامبقطاعاتذاتأهمية كبيرةوتُعانيمننقصالاستثمارك قطاعإنتاجالتغذية[1].

المرحلة الثانية: التصنيع الثقيل والصناعات المصنعة

خلالسنواتالسبعينياتقررتالسلطاتالجزائريةانتهاجسياسةاقتصاديةشاملةمبنيةعلىاستراتيجيةالتصنيعالثقيلوالصناعاتالمصنعة،وتوجيهالإنتاجالصناعينحوالسوقالداخلي(استراتيجية احلال الواردات)

وتحقيقالاستقلالالاقتصاديفيظلتحسنمداخيلالدولةمنالعملةالصعبةنتيجةتأميمقطاعالمحروقاتومنابعالغازالطبيعي[2].

فقد شهدتهذهالمرحلةتأميمقطاعالمحروقاتسنة 1971 وميلادالمخططالرباعيالأول 1970-1973 وكذلكالثورةالزراعيةوتطبيقالسيرالاشتراكيللعمالحيثتمتخصيصملفيتجاوز 63 مليارد جلهذاالغرض. فالهدفمنهذاالمخططإنشاءصناعاتقاعديةتسهلمنعمليةإنشاءالصناعاتالخفيفةتعملعلىتشييدالقواعدالهيكليةللتنميةالاقتصادية وذلكبتوجيهالاستثمارإلىالصناعةالثقيلة. وشهدتكذلكهذهالفترةالمخططالرباعيالثاني 1974-1977 جاءتكملةللمخططالسابقحيثاتجهتالجهودفيتمويلالمشاريعالاقتصاديةالضخمةخاصةالحديدوالمحروقاتبإعطاءالأولوية للصناعةالثقيلةبهدفإنتاجسلعإنتاجيةلمختلفالقطاعاتبغيةتحقيقالاستقلالالاقتصاديفيالمدىالطويل.

واستكمالالمشاريعالتيانطلقتمنخلالالمخططاتالسابقةوالبدءفيمشاريعأخرى. فقد عرفتالمخططاتالتنمويةتطوراكبيرافيهذهالمرحلة،فالمخططالرباعيالأولعرفارتفاعافيحجمالاستثماراتحيثحضتالصناعةباستثماراتقدرتبـ 20 مليارد جأينسبة 55% منإجماليالاستثمارات،أماالمخططالرباعيالثانيبلغتالاستثماراتفيقطاعالصناعة 74,15 مليارد جأيبنسبة 61,16%[3].

وبالرغممنالانجازاتالكبيرةوالمتمثلةفيإنشاءالعديدمنالمؤسساتالاقتصاديةوالبنىالتحتيةوالمنشآتالاجتماعية،إلاأنأداء القطاعالصناعيخلالهذهالفترةعرفمستوياتمتوسطةأينلمتتجاوزمساهمتهفيالناتجالمحليالخامعتبة 39%[4].

المرحلة الثالثة: الأزمة البترولية والاصلاح الهيكلي

شهدتهذهالمرحلةتطبيقمخططينخماسييناالأولخلالالفترة 1980-1984 ،والثانيخلالالفترة 1985 - 1989

،وتمخلالهااعتمادنموذجتنمويجديديعتمدعلىالنموالمتوازنبينمختلفالقطاعات،وتراجععلىنموذجأقطابالنموأوالنموغيرالمتوازنالم عتمدفيالفترةالسابقة،كماشهدتاستراتيجياتالتنميةالصناعيةتحولامناستراتيجيةالصناعاتالثقيلةنحواستراتيجيةالصناعاتالخفي

[1] ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] بوكابوس شهرزاد وشباحرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

[3] كماش حفصة وحافي سامية، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[4] بوكابوس شهرزاد وشباحرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

فةوالتخليعناستراتيجيةالصناعاتكثيفةرأساللصالحاستراتيجيةالصناعاتكثيفةالعمل،والمعتمدةعلىتكنولوجيابسيطة،بعدأنأثبتتالتجربةالسابقةعدمإمكانيةالتحكمفيالتكنولوجياالصناعيةالمتقدمةبسببضعفتكوينرأسالمالالبشري[1].

المرحلة الرابعة: الاستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية

قررتالحكومةاعتمادآلياتاقتصادالسوقللنهوضبالقطاعالصناعي،بعدماتمالتحولمنالنظامالاشتراكيإلىالنظامالرأسمالي سنواتالتسعينيات،منبينهاالخوصصةومشاريعالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالمقترحةوالمدعومةمنقبلصندوقالنقدالدوليوالبنكالعالمي،وذلكبهدفالاندماجفينظاماقتصادالسوقالذييُعتبرفيهالقطاعالصناعيمحركالنمووممولالتنميةفيإطارتطبيقآلياتاقتصادالسوق[2].

حيثسطرتالسلطاتالعموميةمجموعةمنالأهدافيتوجببلوغهامنخلالهذاالبرنامجاعتبارامنسنة 1991 وتتمثلفي[3]:

- إعادةهيكلةالمؤسساتالعموميةممأصابهامنضعفوتدهورنتيجةاستراتيجيةالتجزئةالتيشهدهاالقطاعالصناعيفيالثمانينات ؛
- إعادةتنظيمالسوقالماليممايسمحلهبمسايرةديناميكيةالإصلاحاتالجديدة؛
- تصفيةالمؤسساتالإقتصاديةالعاجزةالتيلايرجىمنهاأيإنعاشعنطريقالخوصصةاستجابةلمطالبصندوقالنقدالدولي؛
- فتحالمجالأماماالاستثمارالأجنبيالمباشرفيجميعالقطاعاتبمافيهاقطاعالمحروقات؛
- تحريرأسعارالسلعوالخدماتوضبطعمليةدعمالسلعالواسعةالاستهلاكوتقليلالإعانات.

ورغمالجهودالمبذولةخلالفترةالتصحيحالهيكليالممتدةبينسنتي 1991 - 1993 إلاأنتطبيقهاعلىأداءالنسيجالصناعيالجزائريلمتكنإيجابيةبالنظرإلىالمناخالعامالذيسادالبلادفيتلكالفترةحيثاتسمتسنة 1993 بمؤشراتسلبيةيمكنالإشارةإلىأهمهامنخلالالنقاطالتالية[4]:

- انخفاضالطاقةالإنتاجيةللمنشآتالصناعيةإلىأقلمن50% .
- ارتفاعحجمديونمؤسساتالقطاعالصناعيالعموميباتجاهالبنوكإلى 450 مليارد ج.

---

[1] بوهديل سليم، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية – مع تطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة 01- الجزائر، 2017، ص96.

[2] ناصر لبنى، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص: مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2020، ص118.

[3] كماش حفصة وحافي سامية، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[4] بوهديل سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص106-107.

- نموسالبللناتجالصناعيالخامب 2.9% ؛
- ارتفاعالتضخمإلى 20.5
- الاستثمارلميتجاوز 6.2% كمتوسطسنويخلالالفترة؛
- ارتفاعمعدلالبطالةإلىأكثرمن 20% بسببغيابالاستثمار؛
- انخفاضقيمةالدينارزادمنتكاليفالإنتاجبسببباعتمادالقطاعالصناعيعلىوارداتالموادالأولية بالأساسفيعمليةالإنتاج.

المطلبالثاني: مميزات القطاع الصناعي الجزائري

تتجلىمميزات القطاع الصناعي في الجزائر في النقاطالتالية :

1) ضعفالإنتاجالصناعي

لاتزالمساهمةالصناعةالتحويليةمتواضعةفيالإنتاجالمحليالإجمالي،لاتتعدى 13%

،و تأتيفيالمرتبةالثالثةأوالرابعةبعدالزراعةوالصناعاتالاستخراجيةوقطاعالخدماتوالتجارة،إضافةإلىهذاالضعفالكميلمتستطعأنت صنعسلعااستراتيجيةتسمحلهابانتحتلمركزاًخاصافيالسوقالدولية،حتفيتلكالصناعاتالتيزاولتهامنذفترةطويلة[1].

2) ضعفالأداءوانخفاضالإنتاجيةالصناعية

تتجلىأهميةقياسالإنتاجيةكونهادعامةأساسيةلقياسنتائجالأداءكميا تالإنتاج،القيمةالمضافة،الربح ... وأداةهامةلترشيدالقراراتعلىمستوىالمؤسسةأوعلىمستوىالاقتصادالوطنيككل،وهيتعبرعنالنسبةبينكميةالمخرجاتالتيأنتجتخ لالفترةزمنيةمعينةوكميةالمدخلاتالتياستخدمتفيتحقيقهذهالمخرجات،سواءكانتكميةالإنتاجأمالقيمةالمضافةالمتأتيةعنهذاا لإنتاج[2].

3) الحمايةوضعفالقدرةعلىالمنافسة

لقدنشأتالصناعةالجزائريةفيإطارسياسةحمائيةشبهمطلقة،وانحصرعملهابشكلأساسيلتلبيةالطلبالمحليضمنالسياسا تالصناعيةالسابقة،وعملهافيظلهذهالظروفلفترةطويلةنسبياًجعلهاتتأقلممعالسوقالداخليةمنحيثنوعيةالإنتاجوأذواقالمستهل

[1] بوعقل مصطفى وآخرون، **واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر، جانفي 2018، ص153.

[2] مرزوق وليد، **تخطيط وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والتخزين من منظور الاستدامة – حالة منطقة النشاطات والتخزين بمنطقة بمدينة أم البواقي –**، مذكرة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية تخصص: إدارة المدن، جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي ، الجزائر، 2021، ص50.

كين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها منأي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لا حقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها[1].

4) العلاقة مع السوق الخارجية

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات المساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال التجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان[2].

5) ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية[3].

6) الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة :

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة متغيرا تجذرية عديدة تتعلق بالآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج وطرق العمل وأساليب الإنتاج، ومرضها تحسين الإنتاج من حيث ذلك لفة والنوعية كذلك العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال المخلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل[4].

7) عدم مرونة الجهاز الإنتاجي

تتميز الصناعة الجزائرية بتكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذل كفإنه تطلب تغيرات كبيرة وكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية فيتحولها إلى الاستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباتهم من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها[5].

---

[1] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص294.

[2] جمعات الطاهر، **دور المناطق الصناعية في احداث التنمية المستدامة – دراسة ميدانية للمناطق الصناعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 03، 2019، ص194.

[3] بوعقل مصطفى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص154.

[4] مرزوق وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

[5] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص294.

المبحث الثاني: استراتيجية الجزائرالجديدة في تطوير القطاع الصناعي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تطور قطاع الصناعة بالجزائر خلال الفترة 2000 إلى وقتنا الحالي

المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائرمن2000 إلى 2020

مر الاقتصاد الصناعي في الجزائر بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى: استراتيجية الصناعات الجديدة من 2000 إلى 2010

معبدايةالألفيةالجديدة،استمرضُعفالقطاعالصناعيفيخلقالثروةبالبلد؛حيثيوضحالجدولرقم01 ذلك:

الجدولرقم (01): مساهمةالقطاعاتالاقتصاديةفيالناتجالمحليالاجماليمن 2000 إلى 2007

الوحدة بالمليار دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477	1868.8	2319.8	3352.8	3882.2	4089.3
الفلاحة	346.1	412.1	417.2	515.2	580.5	581.6	641.2	708
الصناعة	290.7	315.2	337.5	355.3	388.1	418.2	449.4	479.8
بناء الاشغال العمومية	292	320.5	369.9	401	458.6	505.4	610	732.7
خدمات خارج الادارة العمومية	832.3	959.9	1024.2	1130	1290.8	1518.9	1698.1	1924.8

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الجزائر سنة 2004، السنوات 2000 إلى 2003، ص162.

وتقرير بنك الجزائر سنة 2008، السنوات 2004 إلى 2007، ص232.

الشكل رقم (01): مساهمةالقطاعاتالاقتصاديةفيالناتجالمحليالاجماليمن 2000 إلى 2007

الوحدة بالمليار دولار

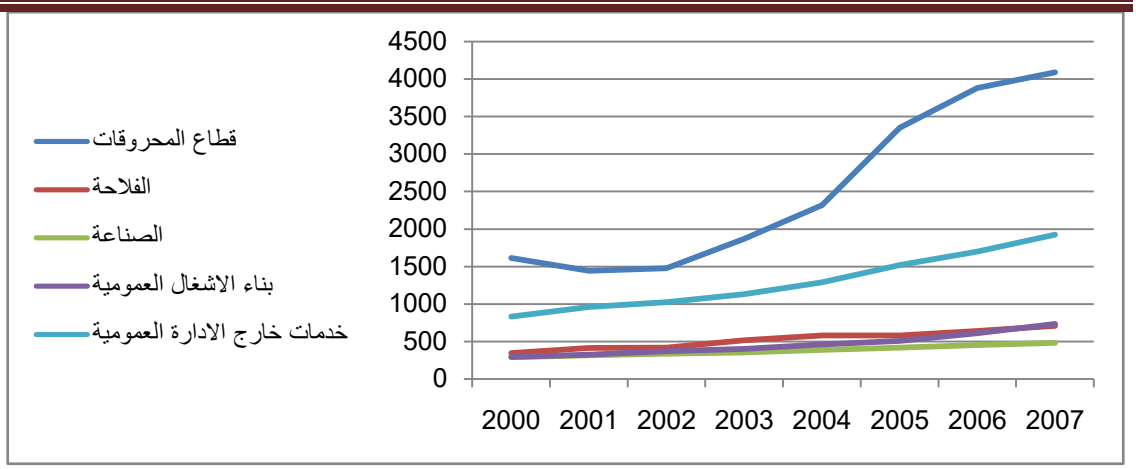

المصدر: من اعداد الطلبة بناءمن معطيات الجدول السابق

منخلالالتمثيلالبيانينلاحظأنهيكلإجماليالناتجالمحلي الاجماليتميزبمساهمةقطاعالمحروقات وقطاع الخدماتخارجالإداراتالعمومية بنسبة كبيرة،مقارنةبقطاعالبناءوالأشغالالعمومية وقطاعالفلاحةاللذانا حتلامركزامتوسطاوتناو بتبينارتفاعوانخفاضطيلةالفترة2000-2007،فيحينأخذ قطاعالصناعةالمركزالأخيربينالقطاعاتالاقتصادية في خلق ثروة البلاد،هذامايُفسّرعدمقدرةالاقتصادالجزائريعلىالمنافسة . مما يتوجبوضعسياسةتنمويةصناعيةمتنوعةواستراتيجيةصناعيةتكونمرنةوسلسةمعالأوضاعالاقتصاديةالسائدة،وتكون مدروسة لتحقيق

أهدافمتوسطةوطويلةالأجل،وتستندإلىمعرفة كاملة بالفروعوقدرتهاالصناعيةالفعلية،والمزاياالمرتبطةبترقيتهاوالوظائفالمتوقعةمن تطويروتنفيذالسياساتوالأدواتالتيتمكنالمؤسسةمنزيادةإنتاجيتهالدعمالنموالمستداملللاقتصادالوطني.

إن هذهالاستراتيجيةتمثل الإطارالنظريالموجهةللسياسةالصناعيةالجديدةالتياعتمدتهاالجزائربدايةمن 2007،وهذهالاستراتيجيةتكونبمثابةالدافعنحوإعادةانبعاثللنسيجالصناعي،وتهدفإلى[1]:

- تطويروتحديثوإدماجمتزايدللصناعةالجزائرية،حيثتسعىالحكومةلتحسينجاذبيةالجزائركوجهةاستثماريةمنأجلبعثالنشاطال صناعي،وخلقفرصالأعمالوتشجيعإنشاءمؤسساتاستثماراتجديدة.
- كماتهدفهذهالمبادرةأيضاإلىترقيةالاقتصادالرقمي،والتنمية،ووضعآلياتجديدةمرنةومبتكرةلتمويلالمشاريعوتشجيعالصنا عيينمنأجلتحديثمعداتهمالإنتاجية.

وتغطيسياساتالتنميةالصناعيةأربعمجالاتكبيرةنذكرها[2]:

أ - إعادةتأهيلالمؤسساتتقومعلىالجمعبينعواملالعولمةماديةوغيرماديةوبيئيةبغيةتمكينالمؤسساتوالصناعاتالصغيرةوالمتوس طةمنالمنافسةفياقتصادمتزايدالانفتاح

[1] براي الهادي وخليل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص148.

[2] ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص97.

ب – تنمية الموارد البشرية بحكم الطلب الكبير على الموارد البشرية، تم تحديد أربعة استراتيجيات تساعد في زيادة مهارات ومؤهلات العاملين تتمثل هذه الاستراتيجيات في تنويع قنوات التدريب استحداث نظام جديد للحوافز والإعانات العامة لتوفير التدريب، الحد من عدم تطابق المؤهلات وأخيرا التثمين المهني والاجتماعي.

ج – سياسات تدعم الابتكار بعد أن كانت هناك خلط بين نقل التكنولوجيا والاعتماد التكنولوجي، قررت الحكومة تطوير وإنشاء نظام طني للابتكار يهدف إلى الوصول تدريجيا إلى انتاج تقني جديد للرفع من معدل النمو بالبلد؛

د – سياسات تكامل ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم هذه السياسات على إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة الاقتصادية والمؤسسات الإدارية، فتأثيرات التغيرات في البيئة المؤسسية وتحديث الإدارة منشأ أن يضع مؤسساتنا في وضع ملائم يمكنها من اغتنام الفرص التنموية التي توفرها السوق العالمية.

وبذلك ستكون ديناميكية ملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجزء من الاستراتيجية الصناعية والتي ستؤدي إلى تكامل قدرع لغرس ديناميكية نمو جديدة، ستشجع المؤسسة على إعادة التفكير في استراتيجياتها وإعادة توزيع أنشطتها بشكل مختلف.

المرحلة الثانية: برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010 إلى 2014.

يندرج هذا البرنامج في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2000، باعتبار هبرنامج مكمل للبرنامج الإنعاش الاقتصادي وتدعيم النمو وتقدر الميزانية المخصصة له بـ 286 مليار دولار، بحيث تم تخصيص مبلغ 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة ومبلغ 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص لتطوير قطاعي التنمية البشرية والهياكل القاعدية[1].

وقد تمحورت الأهداف العامة لهذا المخطط الخماسي فيما يلي[2]:

- ☒ تحسين المستوى المعيشي للسكان والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية.
- ☒ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية.
- ☒ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات.
- ☒ العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب وظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛
- ☒ تنمية اقتصاد المعرفة

ولقد تم تخصيص للقطاع الصناعي دعم يقدر بـ 656 مليار دج لتنمية وتطوير هليصل الدعم في النهاية إلى 2000 مليار دج بعد إضافة مبالغ مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشغل وهذا ما انعكس بالإيجاب على معدلات نمو هذا القطاع بمتوسط

[1] الوافي جلال وأمير خالد، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية (2000–2014)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص42.

[2] بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص119.

نوبيقدرب 1,4% حيثشهدانتعاشامنسنة 2010 إلغايةسنة 2012 بمعدلنمويقدرب 3,4% وهذاالانتعاشفرعالحديدوالصلبوالإسمنتوالسببيرجعإلىمباشرةمشروعرئيسالجمهوريةلبناء 2 مليونسكنالإضافةإلىفرعالطاقةوالمياهالذيتمابشكلإيجابي[1].

المرحلة الثالثة: مرحلة البرنامج الخماسي للنمو 2014-2019

إنمشروعالمخططالخماسي 2015-2019 يندرجفيإطارموصلةجهودإدماجالاقتصادالوطنيفيمحيطهالخارجيبضرورةأخذفيالحسبانمنحالأولويةللمجالالوطنيا لمنتجمنأجلبلوغالهدفالأساسيوالمتمثلفيالتخلصتدريجيامنالتبعيةللمحروقات.

هذابانتهاجمسعصارملترقيةالاستثمار،وتنويعالاقتصادالوطنيوفقأسسمعاصرةعنطريقتوسيعالقطاعالصناعيوالقدرةالفلاحي ة،وترقيةقطاعالسياحةقصدترقيةالنموالتشغيل[2].

ويهدفهذاالبرنامجإلىتحقيقمايلي[3]:

- ✓ إعادةالنظرفيالنموذجالاقتصاديالقائمعلىالريعالنفطيإلىاقتصادمتنوعوذلكبإعادةتوجيهالاستثماراتالعمومية والخاصةنحوالقطاعاتالإنتاجيةوتنميةالأنشطةالقائمةعلىالابتكاروذاتالقيمةالمضافةالعاليةوتحديدالقطاعاتالصناع ية الاستراتيجية
- ✓ دعمإنشاءوتطويرالشركاتالصغيرةوالمتوسطةوهذامايسمحبخلقمناصبشغلومنهتقليصحجمالبطالة.
- ✓ تعزيزالحكمالمؤسساتيوالاقتصاديالراشدوتحسينوعيةالمؤسساتوعصرنةالخدمةالعموميةمعتطويرالمنظومةالإعلامية
- ✓ تحسينالمستوىالمعيشيللمواطنينمنخلالتحسينمستوياتالدخلوالصحةوالتعليم.
- ✓ تحقيقمعدلنموالقتصاديقدربـ 7%.

المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائرمن2020 إلى وقتنا الحاضر

[1] كماش حفصة وحافي سامية، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

[2] بن موفق زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص131-132.

[3] الوافي جلال وأمير خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

شرعت الجزائر في وضع استراتيجية قطاعية للتأهيل الصناعي منذ عام 2020، من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير الدعم لتطوير الإنتاج المحلي والنهوض به.

1) برامج أنظمة الدعم الصناعي

تم اعتماد ثلاثة برامج دعم تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيزه، ومنح المستثمرين المحليين والأجانب مزايا ضريبية وإدارية مختلفة.

أ – جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها[1]:

يخضع النظام المتعلق بجمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم، المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

يحدد دفتر الشروط المتعلق بذلك الجوانب المرتبطة بكيفيات الاستفادة من هذا النظام، خصوصا:

– **الأنشطة المؤهلة** : المتعاملون الاقتصاديون المسجلون في السجل التجاري ، عند الاقتضاء، الذين يرتبط نشاطهم مباشرة بذلك الموجه له خط أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها

– **الأنشطة غير المؤهلة** :

- استيراد معدات نقل الركاب والبضائع
- يبرر وجود بنية تحتية مناسبة لوضع خط أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها حيز الاستغلال

– الشروط التي تخص معدات وخط الإنتاج التي تم تجديدها:

- الحد الأدنى لعمر، بعد التجديد في حالة خطوط الإنتاج التي تم تجديدها (12 سنة فأكثر للصناعات الصيدلانية، شبه الصيدلانية والصناعات الغذائية و10 سنوات لقطاعات الأنشطة الأخرى)
- عمر معدات الإنتاج : 10 سنوات ؛
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار التكنولوجيا وقابلية الصيانة لخطوط الإنتاج المجددة عند تقييم الحد الأدنى لعمرها بعد التجديد
- في إطار التنازل عن خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها من طرف شركة أجنبية أم إلى إحدى شركاتها الفرعية الخاضعة للقانون الجزائري، يجب تقديم الوثائق المحاسبية، التي توضح تكلفة المعدات وعمرها.

– يجب أن يوضح الوصف التفصيلي لخط و / أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها ، خصوصا:

[1] موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها ، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#dedouanement، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 05:40.

- مخطط خط الإنتاج؛
- مختلف المنتجات التي تم صنعها بواسطة خط أو المعدات الإنتاج؛
- القدرات الإنتاجية؛
- الخصائص التقنية للمعدات أو خطوط الإنتاج؛
- بلد منشأ خط أو معدات الإنتاج؛ مكان استغلال خط أو معدات الإنتاج.

- وثيقة تثبت تحيازة المتعامل ما لا يقل عن 30٪ من المبلغ المعادل المعلن في الفاتورة المبدئية.

ب –نظام المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية[1]

– ينظم هذا المرسوم ممارسة شروط وكيفيات قبول المتعاملين الذين يمارسون أنشطة إنتاج المنتجات والمعدات الإلكترونية والأجهزة المنزلية. ويحدد دفتر الشروط جميع الجوانب الفنية المرتبطة بممارسة هذا النشاط كما يحدد طرق الاستغلال من هذا النظام، حيث تتراوح نسبة الادماج المطلوبة ما بين 10٪ عند انطلاق المشروع و70٪ من نهاية السنة الرابعة من النشاط، وهذا حسب المنتجات.

– تمنح الدولة مزايا جبائية وشبه جبائية عند تحقيق نسبة الإدماج المقدرة بين 10٪ الى 40 ٪ عند مزاولة النشاط، حيث يجب على المتعاملين بلوغ معدل الإدماج بنسبة 20٪ خلال السنة الأولى من مزاولة للنشاط وبلوغ معدل 40٪ من معدل الإدماج خلال الأربع السنوات الموالية ، ويخضع استراد مجموعات الأجزاء الموجهة لتركيب المنتجات الإلكترونية والكهرومنزليةإلى الحقوق والرسوم المطبقة على المنتجات النهائية.

– اللجنة التقنية :تكلف هذه اللجنة بدراسة الملفات المقدمة إليها في الآجال المحددة بموجب التنظيم المعمول به. يحدد تنظيمها مهامها بموجب القرار المؤرخ في 10 فيفري 2021 المتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية.

– لجنة الطعن :تكلف بفحص الطعون المتعلقة بملفات المتعاملين الذين تم قبولهم في النظام الضريبي التفضيلي، والممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات والمعدات والأجهزة المنزلية الإلكترونية.

ج –نظام الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين[2]

وهو نظام يهدف إلى دعم شركات المناولة، تم وضعه حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 والذي يمنح مزايا للاستفادة من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على

[1] موقع: وزارة الصناعية والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: نظام المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#electronique-electromenager، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 05:45.

[2] موقع: وزارة الصناعية والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: نظام الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين ، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 05:50.

القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين في إطار نشاطاتهم.

يهدف دفتر الشروط إلى تحديد كل الجوانب التقنية المرتبطة بكيفية الاستفادة من هذه المزايا ويتعلق الامر بـ:

- **الأنشطة المؤهلة** :إنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وكذلك صيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات.
- يجب أن تخضع المكونات والمواد الأولية الموجهة لعمليات إنتاج الأطقم والأطقم الفرعية التي ينجزها المنتج لعمليات تحويل صناعية.
- ضرورة حيازة المستثمر على المعدات والادوات وكذا الوسائل البشرية للإنتاج.
- ضرورة تحقيق على الاقل نسبة 40% من الادماج والتي يجب ان تصل الى 60% لتجديد الاستفادة من المزايا.
- احترام بنود دفتر الشروط.
- تحديد مدة الاستفادة للمزايا سنتين قابلة لتجديد.

2) الادماج والمناولة الصناعية

تعرفالمناولةالصناعيةبأنها : "

جميعالعلاقاتالتعاونيةالتكامليةالتيتنشأبينمؤسستينأوأكثرخلالمراحلالعمليةالإنتاجيةبموجبهاتقومإحدىالمنشأةمقدمةللأعمالبتكليف منشأةأوأكثرتسمى :

منفذةللأعمالأومناولةأومجهزةمتخصصةلإنجازمرحلةأوأكثرمنعملياتالإنتاجطبقاالعقدمحددمسبقاوملزمللطرفين "[1].

أماالمشرعالجزائريفعرفهامنخلالقانونالصفقاتالعموميةفيالمرسومالرئاسيرقم 15-247- المؤرخفي 2 ذيالحجةالموافقل 16/09/ 2015 علىأنها "

قياماالمتعاملالمتعاقدللمصلحةالمتعاقدةبمنحتنفيذجزءمنالصفقةالعموميةلمناولبواسطةعقدمناولة"

ومهمايكنمنأمرلايمكنأنتتجاوزالمناولة 40%

منالمبلغالإجماليللصفقة،أييشترطأنتبقىأغلبيةالمشروعتحتالسيطرةالمباشرةللمتعاقد،فهوالمسؤولالوحيدعنتنفيذالصفقةسواءا

[1] شارف عبد القادر، **المناولة الصناعية كأداة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق الشراكة الصناعية " مقاربة نظرية"**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بشار، جوان 2017، ص163.

لجزءالخاصبهأوجزءالصفقةالمناول،حيثتتمالعمليةتحتوصايتهأينيقومبمراقبةومتابعةالأشغالالخاصةبالمناولة،والحرصعلىتطابقه وماينصعليهالعقدالرئيسي[1].

وتمتلكالمناولةالصناعيةدورافعالافيترقيةوتحسينأداءالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةمنخلال[2]:

- ✓ إقامةوحداتإنتاجيةخارجالحدود،وذلكبغرضالتقليلمنتكاليفالإنتاجوخلقمنافسةبفتحأسواقجديدة، كماتساهمفيتحسينآلياتالإنتاجبغيةتنفيذطلباتالأمرينبالأعمالالمعقدة.
- ✓ تلعبدورفيتحقيقالشراكةفيالإبداعوالابتكارمعالأمرينبالأعمال،منأجلكسبالزبائنودفععلاقتهابهمنحوالتعاونوالتكامل،بمايضمنمصلحةالطرفين.
- ✓ للمناولةالصناعيةدورامهمافيتحسينأداءالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة،منخلالالاستخداماالأمثلللمواردالمتاحةلديها،والتصرففيوسائلإنتاجها،كمالهاتأثيرفيالرفعمنقدرتهاالإنتاجيةوالتنافسيةوزيادةمساهمتهافيالناتجالمحليالإجمالي .
- ✓ يساهمنظامالمناولةالصناعيةعلىتطويروتنويعالمنتجاتطبقالاحتياجاتالسوق،إضافةإلىأنهاتساعدعلىالاستغلالالجيدلطاقاتالمتاحةوتأهيلالوحداتالصناعية،بمايدفعهاإلىتصديرمنتجاتهاومواجهةالمنافسةفيالأسواقالمحليةمنهاوالدولية، وفيظلهذاالنظامفإنالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالمناولةقدتستفيدبالحصولعلىالتكنولوجياالحديثةلتطويروسائلإنتاجهاوأساليبالإدارة.
- ✓ يساعدنظامالمناولةعلىتعميقالتصنيعالمحليوالزيادةفيالإمكانياتالتصنيعيةخاصةالمعداتالاستثماريةوالتخلصمنالاستيرادبإحلالالمنتجاتالمحليةمحلها.

ولتحقيق ذلك شرعت المديرية العامة للتنمية الصناعية من خلال مديرية الاندماج والمناولة الصناعية وبالتعاون مع بورصات المناولة والشراكة بمايلي[3]:

- منح مزايا للمؤسسات المناولة من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على المكونات والمواد الاولية، المستوردة أو التي تم إقتناؤها محليًا من قبل المناولين.
- توطيد احتياجات الشركات من حيث التكوين والتوجيه والدعم والشهادة والاعتماد والموافقة من أجل تنفيذ خطط العمل ذات الصلة.

---

[1] طوبال منى وحداد بخته، **واقع المناولة الصناعية في قطاع صناعة وتركيب السيارات بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المناولة–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جويلية 2020، ص577.

[2] قويدري عبد الرحمان وأقاسم عمر، **المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحسين الاداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02 ، العدد 01، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2018، ص89.

[3] موقع: وزارة الصناعية والانتاج الصيدلي، السياسة الصناعية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 05:50.

- إقامة علاقات تجارية بين مانحي الأوامر والمناولين من خلال تنفيذ الاتفاقيات الإطار الموقعة بين مانحي الأوامر وتنسيق البورصات. مما سيسمح بتحديد المنتجات والمكونات ليتم دمجها محليًا.
- تطوير قاعدة بيانات إقتصادية وإحصائية للمناولة الصناعية حسب القطاع والولاية.
- بناء نظام معلومات موثوق لتلبية توقعات المناولين من حيث المعلومات الاقتصادية والتقنية.
- تنظيم تظاهرات والمعارض المتخصصة.

3) تطوير الشعب الصناعية

تعتبر الشعب الصناعية ركيزة مهمة في اقتصاد أي دولة وهذا ما جعل العديد من الدول تولي اهتماما كبيرا بها وتعمل على تطويرها نظرا للوزن الكبير لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية كما أنه يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنويع الاقتصادي و الرفاهية، فالجزائر بدورها عملت على الاهتمام بمختلف الشعب الصناعية الموجودة على مستوى الوطن كخطوة جريئة منها من أجل تنويع اقتصادها في مختلف المجالات في ظل الثروات التي تزخر بها الأمر الى يدعو الى ضرورة إقامة صناعات تكاملية للنهوض بالاقتصاد وتوفير اليد العاملة كما أن وجود صناعات متنوعة وقوية مهم جدا في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد وهذا ما جعلها تعتمد على استراتيجية وسياسات صناعية ترمي الى انعاش الاقتصاد الوطني لكونه قطاعا واعد النمو والاستقرار بعيدا عن التقلبات المفاجئة في أسعار المحروقات العالمية ومصدرا هاما لاستحداث مناصب شغل.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية الواعدة دعمت الجزائر هذه الصناعات بالاستثمار الذي يعد الطريق الأساسي لتطورها ونجاحها وولوجها عالم الاقتصاد وقد سجلت الحكومة الجزائرية إنجازات هامة في المجال الصناعي فيما يخص تطوير هذه الشعب التي من شأنها تعويض الواردات وضمان توفير العملة الصعبة والنهوض بالاقتصاد[1].

تهدف وزارة الصناعة في إطار المهام المسندة إليها إلى ترقية وتثمين الإنتاج الوطني من خلال زيادة الإدماج المحلي والارتقاء في سلسلة القيم للشعب الصناعية، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسلطات العمومية والمتمثلة في:

- تخفيض الواردات بصفة معتبرة، والتوجه نحو القطاعات التي تساهم في التنمية الصناعية،
- ترقية المنتوج المحلي وإحلال الواردات،
- ترقية تنافسية المؤسسات من خلال اعتماد النوعية من أجل السماح لها بولوج الأسواق الخارجية.

[1] جيدل سمية، **مقال بعنوان: تنشيط الشعب الصناعية هل هي نهاية أزمة الواردات**، الرابط: https://almostathmir.dz/%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%8A-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7/، تاريخ النشر: 2022/09/27، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 07:17.

- كما يتعلق الأمر بتنمية الأقاليم لاسيما من خلال شبكة من هياكل دعم النشاط الصناعي، والمتمثلة في المراكز التقنية الصناعية واتحادات التصدير وتكتلات المؤسسات، مما يسمح بتقوية أداة الإنتاج وتنويع منتوجات مختلف الشعب الصناعية.
- إن مختلف الأنظمة التنظيمية ستسمح بتأطير أحسن للنشاطات الصناعية خاصة تلك التي تحوز على قدرات هامة للإنتاج.

كما أن تفعيل الحوار والتشاور العمومي/الخاص من أجل تطوير الشعب الصناعية يعتبر من أولويات وزارة الصناعة، حيت أشرف السيد وزير الصناعة بتاريخ 23 جوان 2022 على تنصيب أربع لجان رئيسية تتعلق بالشعب الصناعية التالية :الصناعات الغذائية ، الصناعات الكهربائية والإلكترونية ، صناعات النسيج والجلود والصناعات الميكانيكية. حيث كان الهدف من تنصيب هذه اللجان هو إرساء نظام الحوكمة والحوار بين القطاعين العمومي والخاص بطريقة منظمة ومستمرة، تؤدي للوصول إلى إبرام عقود البرامج حسب كل فرع، تلتزم بموجبها الدولة بسياسة الدعم، وتلتزم المؤسسة بتحقيق الأهداف المتعلقة بالإنتاج ضمن شراكة بين القطاعين العمومي والخاص تكون مربحة للطرفين. إن إبرام هذه العقود يكون بالتوافق بين الطرفين من أجل ضمان انضمام القطاع الخاص وضمان تقارب المصالح الضروري بين القطاعين العمومي والخاص[1].

المبحث الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية

[1] موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، السياسة الصناعية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/22، 07:22.

تعد الصناعة من أعمدة الاقتصاد للعديد من الدول، حيث أنها تمثل المحرك الحقيقي للفعاليات الاقتصادية والتبادلية بين الدول، وانطلاقا من ذلك تظهر الاحصائيات التالية موقع الصناعة من الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مساهمتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الاقتصاد الوطني

سنحاول في هذا المطلبالقيام بدراسة تحليلية للقطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات اقتصادية

1) مساهمةالقطاع الصناعيفيالناتجالمحليالاجمالي

من خلال تحليل المعطيات يظهر تطور قطاع الصناعة في ظل الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (02): مساهمةالقطاع الصناعيفيالناتجالمحليالاجمالي خلال الفترة 2010 إلى 2022الوحدة بالمليار دولار

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء الاشغال العمومية	خدمات خارج الادارة العمومية	حقوق الرسم على الواردات
2010	4180.3	1015.2	616.6	1194.1	2638.7	739.1
2011	5242	1173.7	663.2	1262.5	2933.2	854.6
2012	5536.4	1421.7	728.6	1491.2	3305.2	1077.5
2013	5299.6	1640	771.8	1620.2	3849.8	1239.7
2014	4657.8	1771.5	837	1794	4186.4	1243.1
2015	3134.2	1936.4	900.9	1908.2	4546.6	1353.7
2016	3025.6	2140.3	975.7	2069.2	4837.8	1339.2
2017	3608.8	2318.9	1037	2213.6	5163.5	1477.4
2018	4548.7	2421.5	1110.8	2254.1	5479.4	1543.6
2019	3991	2529	1162.4	2400.3	5527.5	1619.4
2020	2575.1	2598.5	1153.5	2285	4822.9	1476.8
2021	4734.4	2590	1280	2398	5380.3	1587.5
2022	8617.4	3207.8	1354.1	2896.4	6142.7	1774.1
المجموع	59151.3	26765	12542	25786.8	58814	17325.7

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الجزائر ، الاعداد 2014 -2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظزيادةنسبية لمعظم القطاعاتالإنتاجية،لكن يبقى قطاع الصناعة في المركز الأخير في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ونلاحظ أيضا نسبةمساهمةقطاعالمحروقاتتتراجعمنسنة2020إلىأخربحيثوصلتخلالفترةالدراسةسنة 19 إلىأدنىمساهمةلهافيالناتجالمحليالإجمالي،وهذاراجعلتأثرأسعارالنفطبالجائحة كوفيد وماانجرعنهامنركوداقتصاديفيكافةدولالعالم، ومع خروج العالم من آثار هذه الجائحة يعود قطاع المحروقات بقوة ليحتل المرتبة الثانية خلال الفترة.

الشكل رقم (02):نسبة مساهمةالقطاع الصناعيفيالناتجالمحليالاجمالي خلال الفترة 2010 إلى 2022

الوحدة بالمليار دولار

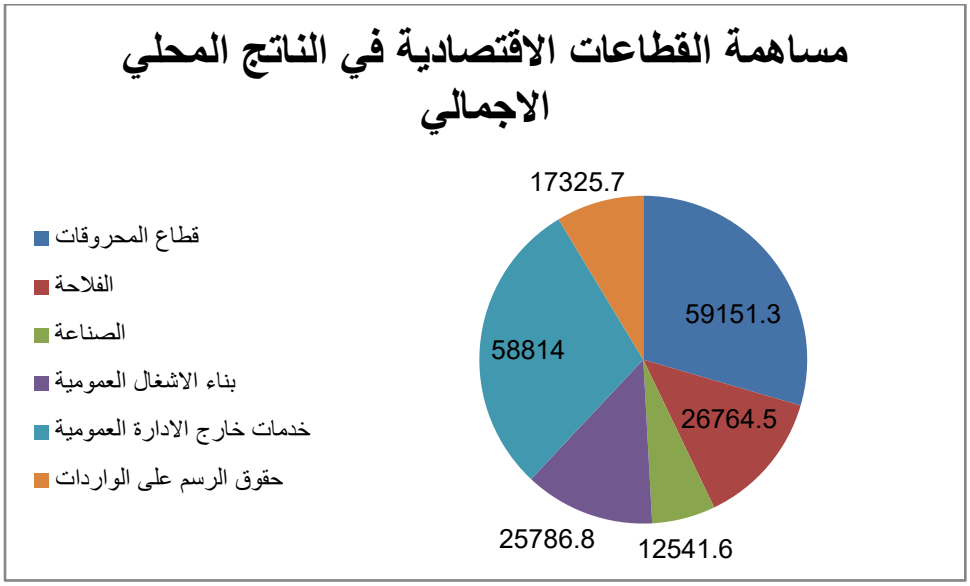

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

2) مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

سنحاولتتبعمؤشراتتنافسيةالاقتصادالجزائريضمنتقاريرالتنافسيةالعالمية

الجدول رقم (03): تطور أداء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري 2010 إلى 2019

السنوات	درجة المؤشر العام	رتبة الجزائر	عدد الدول المشاركة	فرق الأداء
2010	4.0	86	139	-
2011	4.0	87	142	1-
2012	3.7	110	144	23-
2013	3.8	100	148	10+
2014	4.1	79	144	21+
2015	4.1	87	140	8-
2016	4.0	87	138	0
2017	4.0	86	137	1+
2018	-	92	140	6-
2019	-	89	141	3+

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير التنافسية العالمية، اعداد مختلفة، الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economies-competitiveness-report.

بالاعتمادعلىالجدولأعلاهبإمكاننا تسجيلعدةملاحظاتنذكرهافيمايلي :

- سجلتالجزائرانخفاضاحاداًفيمؤشرالتنافسيةالعالميةسنة 2010 حيثتراجعتقيمةالمؤشرمن 4 إلى 3,7 وتراجعترتيبهامنالمرتبة 86 بين 139 دولةمشاركةفيالتقريرإلىالمرتبة 110 من 144 دولةسنة2012بتراجعقدرهأربعوعشرينمرتبة،هذهالوضعيةتعكسفشلاالسلطاتالجزائريةفيالسياسةالتنمويةالتيان تهجتهافيتوفيربيئةاقتصاديةتعززالكفاءةوالإنتاجيةوتساهمفيتقدمقطاع الأعمالوتشجعالإبداعوالابتكار .
- حققتالجزائرارتفاعافيالمؤشروتقدمترتيبهابعشرمراتبلتتحصلعلىالمرتبة 100 بين 148 دولةمشاركةبارتفاعبسيطفيقيمةالمؤشرب 0.1 ليصبح 3.8 سنة2013،وواصلتالارتقاءفيترتيبالتنافسيةالعالميةلتتحصلالسنةالتيتليهاأي2014علىالمرتبة 79 منبين 144 دولةمشاركةبفارق 21 مرتبةحيثارتفعتقيمةالمؤشرالعامإلى 4.1 وهيأحسنقيمةللمؤشروأحسنمرتبةحصلتعليهاالجزائرفيتقريرالتنافسيةالعالميةإلىاليومناهذا،حيثيعودسببالارتفاعإلىتح سنترتيبمؤشراتالمتطلباتالرئيسيةمعثباتقيمةمؤشرهاعند 4,3 منذ2010،مايعكسفعاليةالإصلاحاتالتيقامتبهاالسلطاتالجزائريةفيتحسينالبيئةالاقتصاديةالتيتدعمالنموالاقتص اديللبلد.
- سجلتترتيبالجزائرتراجعابثمانمراتبلتبلغالمرتبة 87 بين 140 دولةمعثباتقيمةالمؤشرعند 41 سنة2015حيثتُفسَّرهذهالوضعيةبسياسةالتقشفالتيانتهجتهاالسلطاتالجزائريةآنذاكبسببتراجعإيراداتالدولةبأكثر من 50% بسببالانخفاضالقياسيلأسعارالبترولإلىمادون 34 دولار للبرميل،بالإضافةإلىالانخفاضالكبيرفيقيمةالدينارالجزائريالذيفقدقرابة 50% منقيمته،حيثكانلهذينالسببينالأثرالبليغعلىبيئةالاقتصادالكليللبلدوكذاانعكستالآثارالسلبيةعلىجلالمؤشراتالمدروس ة.
- سجلتالجزائرخلالالفترة2016-2017استقراراًنسبياًفيمؤشرالتنافسيةالعالميةلتتراوحبينالمرتبة 86 و 87 وتراوحقيمةالمؤشرالعامبين 4.0 و 4.1 معتسجيلتقدمبسيطفيقيمةمؤشرالمتطلباتالرئيسيةرغمتراجعترتيبهعالميا، وسجلتأيضاالجزائرتراجعابستمراتبسنة 2018 لتبلغالمرتبة 92 بين 140 دولةمشاركةويعودسببالتراجعإلىانخفاضفيمؤشرمعززاتالكفاءةالذيتراجعب 0.1 ليبلغالمؤشرماقيمته 3.6، كماسجلمؤشرعواملالابتكارتراجعابماقيمته 0.3 ليبلغالمؤشرماقيمته 2.8

معتسجيلتراجعحادفيمؤشرالإبداعوالابتكار، كماسجلمؤشرالمتطلباتالرئيسيةتحسنابماقيمته 10.1 لتبلغقيمةالمؤشر 4.5 ويعودالسببللتحسنالكبيرفيمؤشرالبنيةالتحتيةالذيبلغتقيمته 4.28 بعدأنكان 3.6 السنةالتيسبقتهامعتحسنفيترتيبالمؤشربـ 5 مراتب، كماسجلمؤشربيئةالاقتصادالكليتحسنامل حوظا رغمتراجعترتيبهعالميا بـ 40 مرتبة.

3) تطورالقيمةالمضافةللقطاعالصناعي

يتكونالقطاعالصناعيمنالصناعةالاستخراجيةوالصناعةالتحويلية، وهذاالتصنيفيأخذبعينالاعتبارالعمليةالإنتاجية والتأثيرعلىالمادةالخام، ويبينالشكلالقيمةالمضافةللقطاعالصناعيفي الجزائر .

الجدول رقم (04): تطورالقيمةالمضافةللقطاعالصناعي خلال الفترة 2010 إلى 2021 **الوحدة بالمليون دولار**

السنوات	القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي
2010	4180.3	617.4	4797.7
2011	5242	663.8	5905.8
2012	5536.4	728.6	6265
2013	4968	765.4	5733.4
2014	4657.8	837	5494.8
2015	3134.2	900.9	4035.1
2016	3025.6	979.3	4004.9
2017	3699.7	1040.8	4740.5
2018	4548.7	1109.4	5658.1
2019	3991	1165.7	5156.7
2020	2575.1	1176.4	3751.5
2021	4734.4	1272.5	6006.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة

تميزتهذهالفترةبتذبذبفيإجماليالقيمةالمضافةللقطاعالصناعي، ويعودذلكإلىانهيارأسعارالنفطفيالأسواقالدوليةخلالأزمةالنفطسنة 2014، وقداستمرتالصناعةالاستخراجيةفيانخفاضإلىغايةسنة 2016 لتصلإلى 3025.6 مليارديناردجزائريويعودذلكالمحافظةدولأوبكعلىمعدلإنتاجهاليومي، ثمعادتإلىارتفاعولكنلمتلبثطويلاإلىأنانخفضتخلالسنة 2019 إلى 3991 مليارديناردجزائريبعدأنكانت 4548.7 مليارديناردجزائريسنة 2018 أيانخفضتبنسبة 12.2%

،ويعود ذلك إلى أزمة الكوفيد 19 التي انجر عنها ركود اقتصادي في كافة دول العالم ولكن معحلول سنة 2021 بدأت الصناعة الاستخراجية في الارتقاء وذلك راجع لتعافي العالم من الجائحة، بإضافة إلى الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات حي ثو صلت قيمة هذه الأخيرة إلى 6006.9 مليار دينار جزائري بمعنى نهاية سنة 2021، في حين شهدت الصناعة التحويلية ارتفاع مستمر حيث وصلت نسبة مساهمة هذه الأخيرة إلى %21.18 من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمعنى نهاية سنة 2021، وذلك يعود لاستهداف الحكومة الجزائرية القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، بإضافة لعملها على خلق فرص شغل بقيادة القطاع الخاص وأولوية إنمائه.

4) تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات

تسعى الحكومةالجزائريةإلى وضع خطةتستهدفالقطاعاتذاتالإمكانياتنموعالية،والصناعاتالواعدةفي الجزائر،كماهومبينفيالجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2020 **الوحدة بالمليار دولار**

السنوات	طاقة ومياه	المناجم والمحاجر	الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والزجاج	الصناعة الكيميائية والبلاستيك	الصناعة الغذائية	صناعة النسيج الملابس الجاهزة	الجلود والاحذية	الخشب والورق والفلين	صناعات اخرى
2010	98.6	18.2	83.6	70.5	48.3	214.1	13.8	2.5	17.1	50.3
2011	110.6	20.6	89.6	74.8	53.6	231.8	13.4	2.6	17.6	50.1
2012	122.5	22.7	97.3	75.8	60	266.1	14	2.6	18.3	49.6
2013	132.1	22.4	104	80.3	64.9	285.4	14.3	2.6	18.9	46.4
2014	142.6	23	108.5	88	66.9	326.5	14.7	2.8	19.8	44.4
2015	154.4	26.3	125.6	109.1	73.3	355.9	15.7	2.9	20.4	37.7
2016	178.5	28.4	118.7	115.5	73.3	381.6	17.4	2.8	22.3	40.4
2017	199.1	26.3	120.8	121.2	73.5	407.4	20	2.8	25.2	44
2018	210.8	34.3	115.2	126.1	89.1	433.4	21.1	3	27.9	49.5
2019	228.4	33	140.9	117	88.1	444.7	24.5	3.2	29.3	52.9
2020	233.5	34.3	106.2	113.4	91.3	465.5	24.5	3.1	26.4	54.9
المجموع	1811.1	289.5	1210.4	1091.7	782.3	3812.4	193.4	30.9	243.2	520.2

المصدر:من اعداد الطلبة بناء على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم (03):تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2020

الوحدة بالمليار دولار

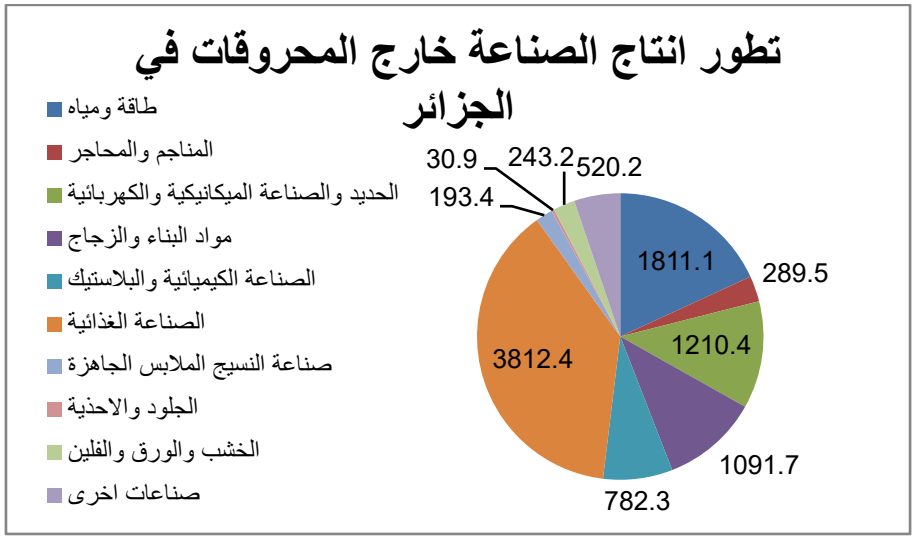

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على احصائيات الجدول السابق

يتضحمنالشكلأنقطاعالصناعةالغذائيةتشكلالنسبةالأكبر38%

منالإنتاجالداخليللصناعةخارجالمحروقاتفيالجزائر،ويرجعذلكلتوجهالقطاعالخاصنحوالصناعاتالخفيفةذاتالاستهلاكالواسع وهذاالسهولةالاستثماروالأرباحالسريعةالمحققةمنجهة،ومنجهةأخربلاستيعابمخرجاتالقطاعالفلاحيالذياستفادمنإمكانياتما لية هامةلتطويرالإنتاجكماونوعا،أماقطاعطاقةوالمياهفقدحققتطورملحوظاإذيحتلالمرتبةالثانيةداخلهيكلالصناعةخارجالمحر وقاتبنسبة18%،وذلكيعودلماتزخربهالجزائرفيهذاالمجالخاصةفيمجالالطاقاتالمتجددةالشمسيةمنها،بإضافةلامتلاكهاأكبرع ددمنالسدودفيإفريقيا،ثمتليهاصناعةالحديدوالصناعةالميكانيكيةوالكهربائيةفيالمرتبةالثالثةبنسبة12%

منالإنتاجالداخليللصناعةخارجالمحروقاتفيالجزائر،ويعودذلكإلىحجمالطلبالمحليعلىصناعةالحديدكونهيتوفربشكلكبيركثرواتال طبيعية،فيحينالصناعةالميكانيكيةوالكهربائيةتشكلنقطةقوةالصناعةالوطنيةبفضلجودةالمنتجاتالمصنعةمحليا،سواءللقطاعال عاموالخاصوالتيتضمنفرصاكبيرةللتصدير،أماصناعةموادالبناءوالزجاجفقداحتلتالمرتبةالرابعةبنسبة10%

داخلهيكلالصناعةخارجالمحروقاتوذلكنتيجةلزيادةالطلبالذيتزامنمعتوجهالجزائرنحوتشييدوتدعيمهياكلالبنيةالتحتيةمنطرقاتو مرافقعموميةوإداراتبالإضافةللبرامجالسكنيةالضخمةمنجهة،ومنجهةأخربكونهيسهمبشكلكبيرفيالعمالة،وجاءتصناعةالكي ميائيةوالبلاستيكفيالمرتبةالخامسةبنسبة8%

منهيكلالصناعةخارجالمحروقاتويرجعذلكلتدابيرالجبائيةالتيأقرتهاالحكومةلضبطالوارداتبهدفحمايةالمنتوجالمحليحيثتممنعاست يراد851

مادةمنالموادالأوليةومنبينهاالبلاستيك،ثمأخيرصناعةالنسيجوالملابسالجاهزة،والجلودوالأحذيةوصناعةالخشبوالورقوالفلين،وا لمناجموالمحاجر،وصناعاتأخربنسبجدمنخفضةإذتعانيمنركود،وهذااللمنافسةالشديدةمنالسلعالأجنبيةسواءمنحيثالسعرأوا

لجودة،وذلككونالصناعاتالوطنيةتفتقدللكثيرمنالمؤهلاتالفنيةوالتقنية،بإضافةإلىاعتمادهاعلىاستيرادالكثيرمنالموادالأوليةالخا صةباهتهالمنتوجاتمماأدىفتحالأسواقللمنتوجاتالمستوردةوبالتاليضعفتنافسيةالمنتجاتالوطنيةوانسحابها.

5) مساهمةالقطاعالصناعيفيتشغيلاليدالعاملة

إنالهدفالأساسيلتطويرأيقطاعاقتصاديهوالمساهمةفيتخفيضحجمالبطالة،وفيمايليبيظهرمساهمةالقطاعالصناعيفيت شغيلاليدالعاملة.

الجدول رقم (06): مساهمةالقطاعالصناعيفيتشغيلاليدالعاملة خلال الفترة 2010 إلى 2019

الوحدة : الآلاف

السنوات	الفلاحة	الخدمات	الصناعة
2010	**1136**	**5377**	**3223**
2011	**1034**	**5603**	**2962**
2012	**912**	**6260**	**2998**
2013	**1141**	**6449**	**3198**
2014	**899**	**6224**	**3116**
2015	**917**	**6524**	**3153**
2016	**865**	**6620**	**3360**
2017	**1102**	**6417**	**3340**
2018	**1067**	**6726**	**3208**
2019	**1083**	**6857**	**3340**
المجموع	**10156**	**63057**	**31898**

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الجزائر 2013-2015-2022.

منخلالالمعطياتالجدولالسابقيظهرتطورحجماليدالعاملةالتييتمتشغيلهامنقبلمختلفالقطاعاتالاقتصادية،إلاأنهتسج لاختلافاتمنقطاعلآخر،ففيحينيسجلقطاعالخدماتارتفاعاواضحافيحجمالتشغيلحيثانتقلمن 5377ألفعاملسنة2010إ لى 6620 ألفعاملسنة 2016 فإنقطاعالفلاحةيعرفنمواضعيفاجدافيحجماليدالعاملةوأحيانانخفاضافيعددالعمالخلال 10 سنوات. بينماقطاعالصناعةسجلنموامقدرابـ137ألفعاملبينسنتي1010و 2016.

ومعهذاالتطورفيحجمالعمالفإننسبةمساهمةكلقطاعفيإجماليالعاملةالمشغلةفيالجزائرتباينمن قطاعلآخر،والذييظهرفيالشكلالتالي :

الشكل رقم (04): مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة 2010 إلى 2019

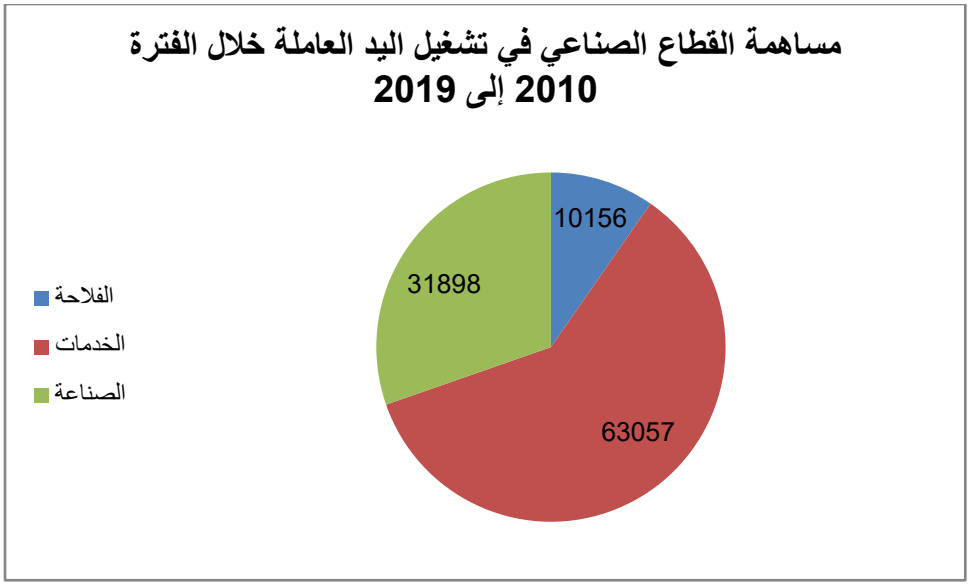

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

يظهر الشكل رقم 04 أن قطاع الصناعة يمثل ثاني قطاع من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر حيث تبلغ نسبته حدود 30% من مجموع اليد العاملة المشغلة خلال فترة الدراسة، وذلك بعد قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من نصف حجم اليد العاملة النشيطة في الجزائر بنسبة 59%.

وبالتالي فإن قطاع الصناعة يساهم بنسبة جيدة في الحد من البطالة واستقطاب اليد العاملة، إلا أنه يستلزم مزيدا من التحفيزات وإجراءات الاستثمار في القطاع الصناعي بهدف امتصاص عدد أكبر من العمال.

المطلب الثاني: مشاكل ومعيقات القطاع الصناعي في الجزائر

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من تطوره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي فيما ستيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري كالآتي :

1) المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل[1]:

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ابين 50 إلى 70% على أقل تقدير، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها. .
- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:

قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على لإهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي تعرفها القطاع من

[1] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص298.

ذمنتصفالثمانينات،أضفإلىذلكالوضعية

المالية الصعبة التيلمتسمحلهابتجديدعتادهاباعتبارهاتعانيمنتبعية كبيرة نحوالخارجسواءفيماتعلقبمنتجاتالتجهيزأوم دخلاتالإنتاجلكثيرمنالصناعات.

2) مشاكلتتعلقبنقصالتمويل

يواجهالجهازالإنتاجيصعوباتإيجادمصادرالتمويلوهذانتيجةلغيابجهازمصرفيقادرعلىتمويلإقامةصناعاتجديدةأوصنا عاتقائمةوبالتاليحرمالقطاعالصناعيمنمصدرورئيسيلتنميته،وقدنتجعنذلكاعتمادالمؤسساتالصناعةعلىالتمويلالذاتيممماترت بعليهقلةحجمالاستثماراتفيهذاالقطاعوصغرحجمالمصانعالتييتمإنشاؤها[1].

3) مشاكلمتعلقة بالتسويق[2]

تعتبرمشكلاتالتسويقمنأبرزالمشاكلوالمعوقاتالتييعانيمنهاالقطاعالصناعي،ومنأهمتلكالمعوقاتالمرتبطةبالتسويقنجدم ايلي:

- المنافسةغيرالعادلةوغيرالمتكافئةبينمنتجاتالصناعةالمحليةوبينالمنتجاتالصناعةالمستوردة.
- لقددأبتالصناعةالجزائريةخلالالسنواتالسابقةعلىعدمالالتزامبمعاييرونظامالجودةوالمواصفاتالقياسيةوالبيئيةللسلعوالمنتج اتالصناعية،الأمرالذييترتبعليهانخفاضقدرةالصناعةعلىالنفاذإلىأسواقالدولالمتقدمة.

4) مشاكلتتعلقبالخبرةالفنيةوغيابالتنظيموالتخطيطالصناعيوتتمثلفيمايلي[3]:

- عدمكفاءةالتوزيعالجغرافيللمؤسساتالصناعيةممايعنيزيادةتكلفةالإنتاجأوقدتقامبعيدةعنتوافرالموادالأولية؛
- اعتمدتعلىالتكنولوجياالمستوردة،كماأنالإنفاقعلىالبحثوالتطويرلايزالضعيفوبعيداعناحتياجاتالصناعة،أضفإلىذلك أننظامالتدريبمازالتقليديأويعانيمنقصورفيالتنسيقمعاحتياجاتالصناعة،وعدمخلقرابطةقويةبينالصناعةومعاهدالبح وثوالجامعاتحتىتساهمفيعمليةتطويرالعملياتالإنتاجية.

5) مشاكلمتعلقةبانخفاضالإنتاجيةوالعقارالصناعيمنأهمهاالآتي:

تدنيمستوىالإنتاجيةعلىالمستويينالعاموالخاصمقارنةبتلكالمستوياتالموجودةفيالدولالصناعية،وذلكلعدةأسبابأهمها لبطالةالمقنعة،وضعفالتخصص،وعدموجودالحوافزالداعمةللإنتاج،إضافةلبعضالعواملالمتعلقةبأخلاقياتالعملوالال تزامبه[4].

---

[1] مراح ريان، **دور القطاع الصناعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990 إلى** 2021، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023، ص40.

[2] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص299.

[3] مراح ريان، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

[4] عيدي الطيب والعقون أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص299.

6) مشاكلمتعلقةبغيابالسياساتوالتشريعاتوالقوانين:

لاتوجدبرامجتنمويةصناعيةفيالجزائرحتوإنوجدتفهيبرامجوخططغيرواضحةالأهدافوالمعالم،مايسببعملعشوائيللقطاعا لصناعيفيظلغيابالقوانينوالتشريعاتالتيتنظمعملهذهالأخيرة،بالإضافةإلىالعراقيلالإداريةفيدراسةالملفاتالخاصةبإقام ةالمشاريعالجديدةفيمجالالصناعة[1].

خلاصة الفصل

تمتلكالجزائرقاعدةصناعيةمعتبرة،ويرجعذلكبالأساسإلىاستراتيجياتالتصنيعالمعتمدةفيالفتراتالسابقة،خصوصافيف ترةالسبعينياتمنالقرنالعشرين،ورغمكلالنقائصالمسجلةورغمالنتائجالتيآلإليهافينهايةالثمانينياتمنالقرننفسه،ورغمالإصلاحا تالمطبقةفيسنواتالتسعينياتمنالقرنالعشرينإلاأنأداءالقطاعالصناعيظلدونالآمالالمرجوة.

حيث

تعدالصناعةمنأهمالروافدالتييقومعليهاالاقتصاد،وهذاماأثبتتهعبرالسنواتمنفعاليةكبيرةفيتنشيطونموالعديدمنالاقتصاديات،حيث أنحركيةهذاالقطاعتسمحبتنشيطحركيةباقيالقطاعاتالاقتصاديةالأخرى.

وهومايظهرفيالحالةالجزائرية،حيثأنالقطاعالصناعيبهايلعبدورامهماتظهرهالعديدمنالمؤشراتالاقتصادية،حيثيعدأولقطاعمنح

[1] مراح ريان، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

يثالناتجالداخليالخاماالمحققفيالجزائروكذافيالقيمةالمضافةللاقتصادبفارقكبيرعنالقطاعالثانيوهوالخدمات،بينمايعكسالترتيبين هماامنحيثتشغيلاليدالعاملة،أينيشغلالقطاعالصناعيحوالي 25% منإجماليداليدالعاملةفيالجزائر.

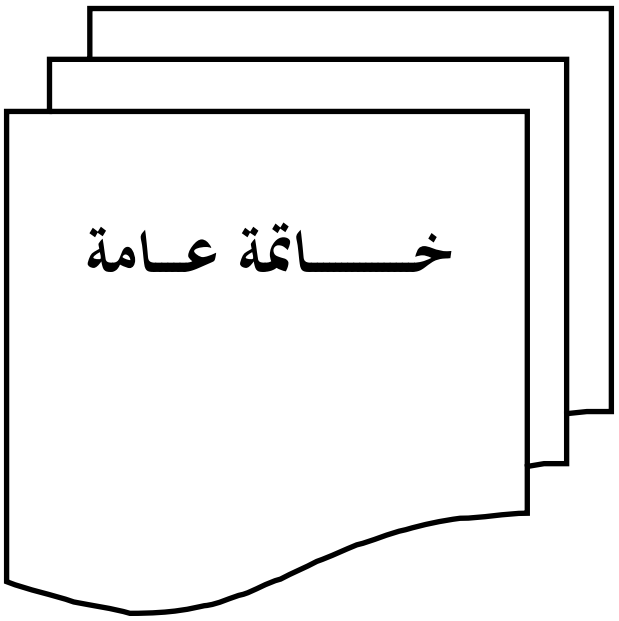
خـــــاتمة عـامة

تعتبرالسياساتالصناعيةالوسيلةالفعالةالتيتعتمدعيهاالدولةأثناءعمليةدعموتنميةالقطاعاتالاقتصاديةعامةوالصناعيةخاصةباعتبارأنهاتحتويالعديدمنالأدواتالمساعدةعلىذلكبحيثتختلفالسياساتالصناعيةالمطبقةمنبلدلآخر،فقدعادتهذهالسياساتالصناعيةلتصبحالسياسةالسائدةمنجديدفيعديدالدولبعدأنكانتسائدةفيعقودماضيةفيالبلدانالملتزمةرسميابمبادئالسوقالحرة،

إن

للسياساتالصناعيةدوركبيرفيتفعيلالقطاعالصناعي،حيثيعتبرهذاالأخيرالركيزةالأساسيةوالجهازالوحيدالقادرعلىتخطيمختلفالعراقيلالتيقديواجههاهذاالقطاعنتيجةالتغيراتوالتحولاتالتييشهدهاالعالم.

حاولتالجزائرتبنياستراتيجيةصناعيةجديدةمنخلالاصدارقوانينوتشريعاتوتقديمدعموتحفيزاتومزاياضريبيةمحفزةللاستثمارفيالقطاعالصناعي،غيرأنهذهالاستراتيجيةوالتيترميإلىترقيةالصادراتخارجقطاعالمحروقات،لمتكنفيالواقعسوىحلولاترقيعيةظرفيةلمشاكلهيكليةتمربهاالبلاد،ولمتحققالأهدافالمرجوةمنهامماستوجبإعادةالنظرفيالعوائقوالأسبابالتيحالتدونالنهوضبالقطاعالصناعيالجزائريوتطويره.

اختبار صحة الفرضيات

- الفرضية الأولى: التنميةالصناعيةهيمجملالسياساتوالخططالتيتهدفإلىبناءوتطويرالصناعةالمحلية، فرضية والتيمنخلالهايمكناحداثتغيراتنوعيةفيالبنيةالاقتصادية ، فرضية صحيحة وقد تم الاجابة عليها في الفصل الأول.
- الفرضية الثانية: يتميزقطاعالصناعةبميزةالتنوعالإنتاجيمنخلالاعتمادهعلىعدةمراحلوعمليةتخللالإنتاج، مايسهمفيتحقيققيممضافةللعملمنخلالتزويدالسوقبأنواعجديدةومفيدةمنالسلعفرضية صحيحة وقد تم الاجابة عليها في الفصل الأول.
- الفرضية الثالثة: إنالقطاعالصناعيالجزائرييواجهمشكلة وحيدة

وهوالمتعلقبالمستلزماتوالمدخلاتوالتجهيزاتالصناعية. من خلال المطلب الثاني في المبحث الثاني للفصل الثاني نبين أن هناك عدة مشاكل للقطاع الصناعي وليس فقط مشكلة واحدة، مما ينفي الفرضية الثالثة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

- تحقيقالاقتصادالجزائريبعضأهدافهنسبيافيتنويعالقاعدةالاقتصادية،حيثأننسبةمساهمةالقطاعاتالمشكلةلهيكلالناتج المحليالإجماليهيشبهمتناسبة.
- سيطرةقطاعالمحروقاتعلىالصادراتالجزائريةبنسبةفاقتتسعينبالمئةمنإجماليالصادرات.
- سيطرةالصناعةالاستخراجيةعلىإجماليالقيمةالمضافةللقطاعالصناعيوذلكبرغممامربهمهذاالقطاعمناستراتيجياتهدف تلتطويرهإلاأننسبةمساهمتهلازالتضعيفةفيالاقتصاد
- وجوداستراتيجياتصناعيةمتتاليةرغموجودثغراتإلاأنهالمتكنمتكاملة؛فماتأتيبهالاستراتيجيةمنمحاوروأهدافغيرمكم للماجاءتبهالاستراتيجيةالتيسبقتها.
- الاستراتيجياتالصناعيةالتيتمتصياغتهالاتتلاءممعالوضعالاقتصاديالراهنللجزائر
- تمتصياغةاستراتيجيةصناعية

"استراتيجيةالصناعاتالجديدةبطريقةدقيقةتتوافقمعالوضعالاقتصاديللبلد،وخاصةالوضعالماليالجيدفيتلكالفترة

- عدماعتمادالدولةعلىأسلوبالتخطيط،ويتجلىذلكفيغيابهيئاتمتخصصةفيالتخطيط والتنفيذوالمراقبة.

التوصيات

منخلالالدراسةوالنتائجالمتوصلإليهايمكنتقديمالتوصياتالتالية:

- صياغةاستراتيجياتصناعيةطويلةالمدىوالسعيلتنفيذهابطريقةجديةبدلالتفكيرفيتنويعالاقتصادبالتركيزعلىالصناعةفق طعندااستشعارخطرالاعتمادعلىالمحروقاتكموردماليأساسيعندانهيارأسعارها
- إنشاءمراكزدراساتوأبحاثمتخصصةفيالمجالالصناعي
- إقامةعلاقةتعاونبينالمراكزالبحثوالجامعاتمنأجلتوظيفالعمالةالمؤهلة
- توفيرالمصادرالتمويليةللقطاعالصناعي
- تشجيعالقطاعالخاصفيالحياةالاقتصاديةوفيكافةالقطاعاتالإنتاجيةلتحقيقالتنويعالاقتصادي
- البحثعنحلولجذريةعنطريقاستثماراتصناعيةواعدةتُخلّصالجزائرمنتبعيتهاللمحروقات؛بدلاعتمادحلولسطحيةومؤق تةللأزماتالاقتصاديةالناتجةعنالمصدرالتمويليالأساسيالمرتبطبالأسواقالدولية
- التدخلالمباشرللدولةمنخلالنظامتخطيطقادرعلىتوجيهالأنشطةالصناعيةالأساسيةوتنفيذومراقبةالعمليةالاستثما رية

- تكثيفالعرضفيمجالالتكوينالمطابقلاحتياجاتالسوقمعتقديممساعداتعموميةلهذهالعروضبهدفالتحكمفيالتكنولوجياالحديثةومواكبةتطوراتها؛
- ترقيةالمناولةالصناعيةوإعادةبعثالنسيجالصناعيمنخلالخلققيمةمضافةداخلالبلدوتلبيةالطلبالمحليوبالتاليتخفيضفاتورةالاستيراد.

قائمة المراجع

المذكرات والرسائل الجامعية

1) منيعي فتيحة، **دراسة تحليلية لأساليب إدارة الجودة كسبيل لتأهيل مؤسسات الصناعة الخفيفة الجزائرية – حالة فرع صناعة المشروبات الغير الكحولية في الجزائر –**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2018.

2) قمري إكرام وأبو عبد الله أمال، **تحليل هيكل الصناعة وفق نموذج القوى الخمسة لبورتر – دراسة حالة الصناعة الدوائية في الجزائر–**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة الجزائر، 2019.

3) دحاح حورية، **هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة الصناعية – دراسة حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر –**، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص: التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2015.

4) بوكابوس شهرزاد وشباحرفية، **مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر 2000–2019** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي – جيجل، الجزائر، 2020.

5) بالي حمزة، **إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – تشخيص لواقع التأمين في الجزائر دراسة حالة مركب تمييع الغاز بسكيكدة–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: تسيير منظمات، جامعة امُحَمَّد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2015.

6) مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2018.

7) غطاس حسيبة، **مساهمة البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة قاصدي مراح – ورقلة، الجزائر، 2017.

8) سعودي إيمان، **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية – دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس – سطيف 01، الجزائر، 2019.

9) بن عزرين عز الدين، **دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة: 2000–2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة مُحَمَّد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2022.

10) حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة – دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة جامعة مُحَمَّد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2016.

11) يحياوي العالية وصاحي عامرة، **السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ابن خالد – تيارت، الجزائر، 2016.

12) عبد الحاكم أمينة، **سياسات التصنيع في الجزائر: منهج تاريخي ورؤية مستقبلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، الجزائر، 2017.

13) عرير نصير، **دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة**، رسالة ماجيستر فيالعلوم الاقتصادية تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر.

14) كماش حفصة وحافي سامية، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة – دراسة تحليلية** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، 2019.

15) بوهديل سليم، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية – مع تطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة01– الجزائر، 2017.

16) ناصر لبنى، **الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص: مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2020.

17) مرزوق وليد، **تخطيط وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والتخزين من منظور الاستدامة – حالة منطقة النشاطات والتخزين بمنطقة بمدينة أم البواقي –**، مذكرة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية تخصص: إدارة المدن، جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي ، الجزائر، 2021.

18) جمعات الطاهر، **دور المناطق الصناعية في احداث التنمية المستدامة – دراسة ميدانية للمناطق الصناعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 03، 2019.

19) الوافي جلال وأمير خالد، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة قياسية (2000–2014)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017.

20) بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.

21) مراح ريان، **دور القطاع الصناعي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990 إلى** 2021، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2023.

المجلات العلمية

22) بن بريكة عبد الوهاب ومياح عادل، **الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011.

23) براي الهادي وخليل عبد القادر ، **تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990–2016)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، جامعة قسنطينة 02، 2019/06/22.

24) بن عيشي عمار، **المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة – الجزائر –**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة برج بوعريريج – الجزائر، جوان 2017.

25) جديدي سميحة، **مرتكزات التنمية الصناعية في إطار سلاسل القيمة العالمية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، جامعة حاج الاخضر، باتنة 01، 2020.

26) بوخبزة فوزية وبن عطة محمد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01 ، مركز البصيرة للأبحاث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر العاصمة، الجزائر ، 2022.

27) توزان أحمد وبن نافلة قدور، **الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وامكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة فيتنام**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،المجلد 08، العدد 02، جامعة بشار، 2021.

28) تومي ابراهيم وطيبي حمزة، **تشجيع المنتوج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01 ، جامعة حمه لخضر الوادي، جوان 2021.

29) بن عزرين عز الدين، **السياسات الصناعية ودورها في التنويع الاقتصادي** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 08، العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، مارس 2018.

30) بوخبزة فوزية وبن عطة محمد، **السياسات الصناعية في الصين: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2021**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 06، العدد 01، جامعة عمار تلجاني–الأغواط، الجزائر، جوان 2022.

31) حواس أمين، **عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد ؟**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05 ، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي ، الجزائر، ديسمبر 2018.

32) بن صالح رضا علي والرتيم باسم المختار، **استراتيجيات التنمية الصناعية وأفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 04، 2019.

33) بن حمود سكينة ومسعودي مُحَّد، **استراتيجيات التصنيع في ظل اقتصاد الميزة التنافسية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، المجلد 01، العدد 01، جامعة حمه لخضر –الوادي، ديسمبر 2016.

34) زوزي مُحَّد، **استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعات الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 08، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، جوان 2010.

35) خالد ارحيل شهاب، **دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2000–2019**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 03 ، العدد 01، المركز الجامعي آفلو ، الجزائر، جوان 2021.

36) عيدي الطيب والعقون أم الخير، **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة زيان عاشور–الجلفة، الجزائر، جوان 2021.

37) قطاف ليلى، **دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الانتاج الأنظف: لأجل التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة مُحَّد خيضر–سكرة، الجزائر، ماي 2012.

38) بوشنقير إيمان وداودي الطيب، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي –دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 03، جامعة مُحَّد خيضر–سكرة، الجزائر.

39) بهاء الدين مُحَّد مرسي وآخرون، **أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية – دراسة تحليلية (المنطقة الحرة الاسماعيلية)**، مجلة العلوم البيئية، المجلد 37، العدد 01، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس– مارس 2017.

40) ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره** ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، جوان 2019.

41) بوعقل مصطفى وآخرون، **واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر – دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 06، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر، جانفي 2018.

42) شارف عبد القادر، **المناولة الصناعية كأداة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق الشراكة الصناعية " مقاربة نظرية"**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بشار، جوان 2017.

43) طوبال منى وحداد بخته، **واقع المناولة الصناعية في قطاع صناعة وتركيب السيارات بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المناولة–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جويلية 2020.

44) قويدري عبد الرحمان وأقاسم عمر، **المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحسين الاداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02 ، العدد 01، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2018.

الملتقيات والمداخلات

45) سعود وسيلة وقاسمي كمال، **مداخلة بعنوان: تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007–2017**، المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر، 06–07 نوفمبر 2018.

46) سريدي سميحة وخليل أسماء، **مداخلة بعنوان: دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية**، الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م و ترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع – و الأفاق – و التجارب الناجحة 2015، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

47) هواري أحلام وحواس أمين، مداخلة بعنوان: **السياسة الصناعية في البلدان النامية: من منظور الاقتصاد الهيكلي الجديد**، الملتقى الدولي: القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر في البليدة02، فيفري 2019.

التقارير الوطنية والدولية

48) الديوان الوطني للإحصاء

49) التقرير الاقتصادي العربي الموحد

50) بنك الجزائر

الروابط الالكترونية

51) معتز يوسف أحمد أبو عاقلة، مقال بعنوان: **أهمية الصناعة ودورها في التطور الاقتصادي للدول** ، الرابط: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/af27e60a-b1c2-4c74-a20a-f46cb3faf2e6?t=%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84.

52) موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها ، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#dedouanement.

53) موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: نظام المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#electronique-electromenager.

54) موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، أنظمة الدعم الصناعي: نظام الدعم ومنح المزايا لفائدة المناولين ، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/#sous-traitants .

55) موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، السياسة الصناعية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/.

56) جيدل سمية، **مقال بعنوان: تنشيط الشعب الصناعية هل هي نهاية أزمة الواردات**، الرابط: https://almostathmir.dz/%D8%AA%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%8A-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7/.

57) موقع: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلي، السياسة الصناعية، الرابط: https://www.industrie.gov.dz/dev-indust/.

58) البنكالدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/home

59) المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء : https://fcsc.gov.ae/ar-ae/